

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/C.1/21/3

27 February 2001

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الحادية والعشرون

اللجنة التحضيرية

٢٠٠١، ٩-٨ أيار/مايو

البند ٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة

تنفيذ برنامج العمل لفترة السنين ١٩٩٩-١٩٩٨

أنشطة البرنامج العادي وأنشطة التعاون الفني

معظم نص هذه الوثيقة مستمد من "تقرير الأمين التنفيذي، حزيران/يونيو ١٩٩٩ - نيسان/أبريل

"٢٠٠٠ .(E/ESCWA/2000/1)

ألف- لمحه موجزة

-١ يقدم هذا الفصل لمحه موجزة عن السمات البارزة لبرنامج عمل الفترة ١٩٩٩-١٩٩٨ ، والقيود الرئيسية التي واجهتها الإسكوا في تنفيذ برنامج عملها والإجراءات التي اتخذتها لتخطي العقبات. وهو يلخص الأنشطة التي اضطاعت بها في إطار برنامج العمل كل من البرامج الفرعية الموضوعية الخمسة في الإسكوا، وفقاً للأهداف المحددة لكل من هذه البرامج الفرعية، وكذلك أنشطة التعاون الفني التي تتخذ شكل مشاريع للمساعدة الفنية، وتدريب، وخدمات استشارية إقليمية مقدمة إلى الدول الأعضاء. ويعرض في الجزء الأخير من الفصل تقويم نوعي لأداء برامج الإسكوا يستهدف تعريف المؤشرات المتعلقة ببنوعية وفائدة مختلف جوانب العمل.

-٢ وقد واجه مدير البرامج مشاكل رئيسية في تنفيذ برنامج العمل تضمنت ما يلي:

(أ) فقدان موظفين محليين نظراً إلى انتقال الأمانة التنفيذية للإسكوا من عمان والوقت الذي استغرقه عملية توظيف موظفين محليين في بيروت وتدريبيهم أثناء العمل. وقد انطوت هذه العملية على إجراء التصفيات بين عدد كبير جداً من المتقدمين بطلبات العمل، وامتحانهم، واجراء المقابلات معهم، ومن ثم اختيار ما يزيد عن ١٢٠ موظفاً جديداً من فئة الخدمات العامة وتوظيفهم وتدريبيهم؛

- (ب) ارتفاع معدل الشواغر في فئة الموظفين الفنيين؛
- (ج) قلة البيانات الوطنية وتضاربها وعدم توفرها بانتظام؛
- (د) شح الموارد الخارجية عن الميزانية التي كان من الممكن أن تدعم برنامج العمل العادي وتجعله أكثر فعالية؛
- (ه) المشاكل المتصلة بالحاسوب والناشئة عن فيروس تشيرنوبيل الذي أصاب بعض الملفات وأدى إلى فقدان كثير من البيانات؛
- (و) الوزن النسبي للمهام العَرَضية ذات الأولوية العليا، التي اضطاعت بها المنظمة خلال مهلة قصيرة في معظم الحالات بناءً على طلب الأمانة العامة للأمم المتحدة، مما استغرق نسبة كبيرة من وقت الموظفين.

-٣- وظل معدل الشواغر مرتفعاً في فئة الموظفين الفنيين خلال فترة السنين، إذ تراوح بين نحو ١٩ في المائة في شعبة الاحصاء و٤٦ في المائة في شعبة الطاقة والموارد الطبيعية والبيئة. وبلغ المعدل العام للشواغر نحو ٢٧ في المائة. وإذا ما أخذت في الحسبان الإجازات الدراسية وغيرها من أنواع الإجازات الخاصة، يصبح مجموع معدل الشواغر ٢٩ في المائة، أي ما يقارب ثلث مجموع الوظائف المقررة. وبينما بذلت الجهد لتصحيح هذا الوضع، كان حالات التقاعد وانتقال موظفين إلى منظمات أخرى أثرها على اللجنة، وهي منظمة ذات ملاك صغير نسبياً من الموظفين. وتفاقم هذا الوضع بسبب اجراءات التوظيف التي تستغرق وقتاً طويلاً في الأمم المتحدة.

-٤- ورغم ارتفاع معدل الشواغر، انجزت نسبة ٩٩ في المائة من أنشطة برامج العمل. فلم يُؤْجِل إلا ناتج واحد حتى فترة السنين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وعلاوة على ذلك، أضيف إلى البرنامج ١٣ ناتجاً قابلاً للقياس الكمي بموجب قرارات اتخذتها اللجنة، و٤ نواتج بمبادرة من الأمانة التنفيذية، بالإضافة إلى أربعة أنشطة تشغيلية. واضططلع بهذه الأنشطة نظراً لتوفر التمويل من خارج الميزانية لدعم الأنشطة المقررة. ويعزى ارتفاع معدل الأداء رغم الشواغر إلى عدة اجراءات منها استخدام المستشارين للتعويض عن معدل الشواغر المرتفع بين الموظفين الفنيين وضمان تنفيذ البرنامج، وللجوء إلى التوظيف بعقود قصيرة الأجل لملء الوظائف الشاغرة، وتشغيل الموظفين ساعات إضافية.

-٥- ومن التطورات الادارية الهامة التي حصلت خلال فترة السنين ١٩٩٨-١٩٩٩، تنفيذ المرحلة الثالثة من نظام المعلومات الإدارية المتكامل للأمم المتحدة (IMIS) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وقد ترتبت على ذلك اعتماد التشغيل الآلي لجميع اجراءات المحاسبة - السجل العام، وإعداد الميزانية، ومعالجة طلبات المشتريات، وتجهيز اتفاقات الخدمة الخاصة للمستشارين، والسفر وغيرها من الطلبات المتعلقة بالموظفين - وتدريب الموظفين على استخدام هذا النظام.

-٦- واستجابة لتوجيهات الأمين العام المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة، وقد تضمنت، فيما تضمنت تأسيس بيوت الأمم المتحدة، دعت الإسكوا وكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في لبنان إلى مشاركتها في مقرها.

وخلال زيارة الأمين العام للبنان، في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٨، سُمِّيت رسمياً البناءة التي تضم مكاتب الأمانة التنفيذية للإسكوا ببيت الأمم المتحدة في بيروت. وتضم هذه البناءة حالياً مكاتب الإسكوا، ومنظمة الأمم المتحدة لطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للاسكان، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية ومكتب الممثل الشخصي للأمين العام لشؤون جنوب لبنان. ويُتوقع أن يؤدي هذا الاجراء الرامي إلى تحقيق الفعالية إلى تخفيض التكاليف من خلال تقاسمها.

-٧ وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء اللجنة، في أيار/مايو ١٩٩٩، اعتمدت الإسكوا هذه الفرصة لاستعراض وتحليل الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الرئيسية التي شهدتها المنطقة منذ تأسيس المنظمة. وسعت، في استعراضها للماضي إلى تبيان المجالات ذات الأولوية التي ظهرت في تلك الفترة، وتحديد دورها في معالجة هذه الأولويات، وكذلك إلى ضمان مشاركة مختلف عناصر المجتمع في هذه العملية.

-٨ وتتضمن الأقسام الواردة أدناه ملخصاً للإنجازات الفنية للإسكوا. ويعطي أداء البرنامج الأشهر -٢٤ من فترة السنتين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ في جميع المجالات: برنامج العمل العادي، والمساعدة الفنية في مجال التدريب، والخدمات الاستشارية الإقليمية.

باء- برنامج العمل العادي

-٩ يلخص هذا القسم الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا في إطار كل من برامجها الفرعية الموضوعية الخمسة وفقاً للأهداف المحددة لكل منها. ويجر بالإشارة أن كل برنامج فرعي موضوعي يمثل، من الناحية الإدارية، شعبة من شعب الإسكوا.

البرنامج الفرعى ١ - إدارة الموارد الطبيعية والبيئة

-١٠ تتمثل أهداف هذا البرنامج الفرعي، الذي تنفذه شعبة الطاقة والموارد الطبيعية والبيئة، فيما يلي:

(أ) تعزيز التعاون الإقليمي في إدارة الموارد المائية والطاقة، ومتابعة تنفيذ الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١؛

(ب) العمل كحافز لتحقيق المواءمة بين المعايير البيئية في قطاعي الطاقة والمياه في الدول الأعضاء؛

(ج) تقويم الموارد المائية المشتركة، وتحديد طرق التعاون في مجال شبكات الطاقة الكهربائية داخل المنطقة، ومعالجة الحاجة إلى موارد الطاقة غير التقليدية وإلى المياه العذبة في المناطق الريفية، ومتابعة تنفيذ الأجزاء المتصلة بالإدارة المتكاملة للموارد من الأراضي والمياه في جدول أعمال القرن ٢١.

١١ - وفي مجال المياه، عقدت لجنة الموارد المائية دورتها الثانية (بيروت، ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨) ودورتها الثالثة (بيروت، ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩). ومن المتوقع أن تشجع مداولات وتوصيات هذه اللجنة على اعتماد سياسات وتدابير تتعلق بالتعاون الإقليمي في مجال الموارد المائية.

١٢ - وبهدف المساهمة في تطوير موارد المياه المستدامة وزيادة الوعي العام بأهمية ترشيد استخدام المياه وتوفيرها، أجرت الإسكوا دراسات متعمقة وجمعت خبراء من المنطقة لمناقشة وتبادل الخبرات المتحصلة في هذا الميدان. وكان اجتماع فريق الخبراء حول تحديث تقويم الموارد المائية في الدول الأعضاء في الإسكوا (بيروت، ٢٠-٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩) بمثابة منتدىً للخبراء الحكوميين والمسؤولين وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية لمناقشة تقويم الموارد المائية وتطويرها واستخدامها وإدارتها على الصعيدين الوطني والإقليمي. ونوقشت في الاجتماع دراسة أعدّت حول هذا الموضوع، واستندت هذه الدراسة إلى بيانات متعلقة بالمياه ومستمدّة من مسح أجري بواسطة استبيان مفصل أرسل إلى الدول الأعضاء، واستعرضت التقدم المحرز في اتجاهات تقويم الموارد المائية وإدارتها في المنطقة. كما أنها ركّزت على أهمية اتباع نهج متكامل من أجل الإدارة الفعالة للموارد المائية الشديدة. وتناولت كذلك الممارسات القائمة فيما يتعلق بالطلب على المياه وعرضها وإدارتها في المنطقة.

١٣ - وأنجزت دراستان عن قضايا المياه بعنوان "تنمية موارد المياه العذبة في المناطق الريفية في منطقة الإسكوا من خلال استخدام الأساليب غير التقليدية" و "السياسات والممارسات الحالية فيما يتعلق بالمياه في عدد مختار من البلدان الأعضاء بالإسكوا". وركّزت الدراسة الأولى على تقنيات زيادة توفير المياه في المناطق الريفية، في حين وجهت الدراسة الثانية الانتباه إلى ضرورة بذل جهود إضافية لإصلاح سياسات المياه القائمة واستراتيجيتها من أجل معالجة المشاكل الناشئة في إدارة المياه على نحو أفضل.

١٤ - وبفضل تمويل من المعهد الاتحادي للعلوم الجيولوجية والموارد الطبيعية في ألمانيا، أعدّت ثلاثة تقارير عن إدارة المياه الجوفية في إطار برنامج الخدمات الاستشارية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في مجال الموارد المائية. ويتضمن التقرير الأول، المعنون "استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية في مجال الجيولوجيا المائية في منطقة الإسكوا"، توصيات حول تطبيق اللظيم القائم والمستقبلية للاستشعار عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية في البحوث المتعلقة بالمياه الجوفية، ويتضمن دراسات حالات عن مكامن المياه الجوفية في الأردن والجمهورية العربية السورية وعمان ومنطقة الصحراء في المملكة العربية السعودية. ويتضمن التقرير الثاني، المعنون "موارد المياه الجوفية في مستودعات المياه الكربونية الباليوجينية في منطقة الإسكوا: تقويم أولي"، ملخصاً للمعلومات المنشورة عن الظروف الهيدروجيولوجية ومصادر المياه الجوفية في الطبقات الباليوجينية في المنطقة، ويجمع كل المعلومات المعروفة عن مستودعات المياه الباليوجينية في شبه الجزيرة العربية. ويتضمن التقرير الثالث، المعنون "استخدام التقنيات البيئية النظائرية في دراسات المياه الجوفية في منطقة الإسكوا"، معلومات مفصلة عن التقنيات المستخدمة في الهيدروجيولوجيا النظائرية واحتمالات تطبيقها في الظروف الخاصة في المنطقة. ويتضمن كذلك توصيات بشأن استخدام التقنيات النظائرية في دراسة المشاكل الهيدروجيولوجية السائدة في المنطقة.

١٥ - وفي مجال الطاقة، عقدت لجنة الطاقة دورتها الثانية (بيروت، ٤-٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩). وقد أُنجزت دراسة حول "تشجيع نشر استخدام الطاقة الجديدة والمتتجدة، وبصفة خاصة في المناطق الريفية والنائية" تضمنت عرضاً لأنشطة التي اضطلعت بها الإسکوا لتشجيع آليّة الطاقة المتتجدة؛ وحدّدت استخدامات الطاقة المتتجدة والخيارات التكنولوجية؛ واقتصرت الاضطلاع ببرنامج إقليمي لنشر استخدامات الطاقة المتتجدة في المجتمعات الريفية. وحدّدت ثلاثة مشاريع ينبغي تنفيذها في بلدان أعضاء مختارة، ويتناول اثنان منها تمديد الكهرباء إلى القرى في اليمن، والثالث تحويل التفاصيل الزراعية إلى غاز لانتاج الطاقة في مصر.

١٦ - وعملت الإسکوا كحافر لتحقيق المواءمة بين بلدان المنطقة في مجال الطاقة. وقيمت المرحلة التي بلغها الربط بين شبكات الكهرباء في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما شبكات البحرين وعمان والمملكة العربية السعودية، وحدّدت أساليب التعاون واجراءاته في الدراسة المتعلقة بـ "طريق التعاون في مجال ربط الشبكات الكهربائية بين الدول الأعضاء في الإسکوا".

١٧ - وبالإضافة إلى ذلك، انعقد اجتماع فريق خبراء حول خصخصة قطاع الطاقة الكهربائية (بيروت، ٤-٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، ونشرت وقائعه. وقد استعرض هذا الاجتماع الوضع الحالي، ونوقشت فيه احتمالات المستقبل فيما يتعلق بخصخصة قطاع الطاقة، ولا سيما توليد الطاقة الكهربائية. كما درس المجتمعون تجارب بلدان المنطقة وتجارب بلدان أخرى خارج المنطقة، بهدف الاستفادة من المقارنة بينها. وانعقد الاجتماع بالتعاون مع شركة كهرباء لبنان والاتحاد العربي لمنتجي ونافل وموزعي الكهرباء. وقدّمت في الاجتماع دراسة عن "تقويم خصخصة قطاع توليد الطاقة الكهربائية في دول مختارة أعضاء في الإسکوا". وبعد هذا الاجتماع مباشرة، عُقد اجتماع آخر كانت الغاية منه إجراء وختام المناقشات الإقليمية حول مشروع دراسة لنقاش الطاقة في العالم (اشتركت في إعدادها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة مع مجلس الطاقة العالمي).

١٨ - وفي مجال البيئة، أعدّت دراسة وعقد اجتماع فريق خبراء حول مدى كفاية التشريعات البيئية وتعزيز آليات تنفيذها. وانعقد هذا الاجتماع (بيروت، ٧-٩ حزيران/يونيو ١٩٩٩) بالتعاون مع مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، وجرى خلاله دراسة وتقويم الوضع الحالي ومدى كفاية القوانين والأنظمة البيئية وقدّمت فيه توصيات بآليات تشجيع تطبيقها. ونشرت وقائع الاجتماع.

١٩ - وفي إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، وتماشياً مع الأنشطة السابقة التي قامت بها الإسکوا فيما يتعلق بإنشاء لجنة مشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية، دعت الإسکوا الهيئة التنفيذية لهذه اللجنة إلى مناقشة القضايا المتصلة بالتنسيق والتعاون في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على المستوى الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، أُنجزت دراسة حول "التقدم الذي تحقق في تنفيذ الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١ مع التأكيد على باب المياه من أجل الانتاج الزراعي المستدام: دراسات حالة".

٢٠ - وأعدّت دراسة وعقد اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المعايير البيئية في قطاع المياه بدول الإسکوا (بيروت، ٢٨ أيلول/سبتمبر - ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩). وكان الهدف الرئيسي من الاجتماع إجراء مناقشة وتبادل الآراء حول وضع معايير وتدابير بيئية لقطاع المياه والتداول في احتمالات تطبيقها والتنسيق

بينها، بهدف بلوغ المستوى الأمثل من توفير الموارد المائية وإدارتها لاستخدامات المنازل والاستخدامات الزراعية والصناعية. وخلص الاجتماع إلى أنه ينبغي استعراض المعايير والأنظمة القائمة في قطاع المياه وتحديثها باستمرار، وبأسلوب منهجي، للتعرف على الفجوات ومواطن التضارب وأوجه القصور ونطاق التغطية والاختصاصات القانونية ومتطلبات التنفيذ على المستويين الوطني والإقليمي. ونشرت وقائع الاجتماع.

-٢١ وفي الوقت نفسه، أعدت دراسة بعنوان " نحو مواجهة المعايير البيئية في قطاع الطاقة في بلدان الإسكوا" ، استعرضت المعالم الرئيسية لقطاع الطاقة وأثاره على البيئة وصلتها بالتنمية في المنطقة؛ وناقشت إمكانيات تنسيق المعايير البيئية في قطاع الطاقة وتصنيفها؛ ودرست وقامت عملية تطوير هذه المعايير وتطبيقها؛ كما قدمت أثر قطاعات الطاقة الفرعية الكبرى والمعايير البيئية المتصلة بها في مجموعات إقليمية ومنظمات دولية مختارة، وقارنتها بالمعايير القائمة في بلدان الإسكوا لتقويم التطابق والتوافق بينها. وبالإضافة إلى ذلك، كان اجتماع فريق الخبراء حول مواجهة المعايير البيئية في قطاع الطاقة في الدول الأعضاء في الإسكوا (القاهرة، ٢٩ حزيران/يونيو - ١ تموز/يوليو ١٩٩٩) مندى لتبادل الآراء والخبرات فيما بين الخبراء والمسؤولين. ودارت المناقشات خلاله حول موضوعين رئисيين هما: التشريعات والمعايير البيئية في قطاعات الطاقة والطاقة الكهربائية، وأهمية القواعد والمعايير والممارسات البيئية في مجال الصناعة والنقل. ونشرت وقائع الاجتماع.

البرنامج الفرعي ٢ - تحسين نوعية الحياة

-٢٢ تتمثل أهداف هذا البرنامج الفرعي، الذي تنفذه شعبة قضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها، فيما يلي:

(أ) تعزيز التعاون الإقليمي في مواجهة السياسات الاجتماعية وفي تحديد المعايير والقواعد الكفيلة بتحسين نوعية الحياة؛

(ب) دعم الدول الأعضاء في القيام، ضمن إطار نهج إقليمي متكامل، بتنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة (مثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤتمر الثاني)، و المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة)، بالإضافة إلى التوصيات ذات الصلة في جدول أعمال القرن ٢١؛

(ج) نشر البيانات والمعلومات المتصلة بالسكان والمرأة والتنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية.

-٢٣ وركزت الدورة الثانية للجنة التنمية الاجتماعية (بيروت، ٨-٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩) على قضايا السياسة العامة، وبرنامج عمل الإسكوا، والمتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية.

-٢٤ واستمر العمل لوضع توجيهات لتطبيق مفهوم التنمية البشرية المستدامة مع مراعاة الأهمية المتساوية للتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في تحسين نوعية الحياة. وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى متابعة

المؤتمرات العالمية، استمرت الجهود المبذولة في أربعة مجالات أساسية للنشاط هي: تخفيف حدة الفقر، والتنمية البشرية المستدامة، ودور المنظمات غير الحكومية، والمعوقين.

٢٥ - ودعمًا للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لاعتماد نهج متكامل لمتابعة توصيات المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، انعقدت أربعة اجتماعات إقليمية في بيروت خلال عام ١٩٩٨ هي: المؤتمر العربي حول تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (٢٥-٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)؛ والاجتماع الإقليمي لمتابعة المؤئل الثاني: تنفيذ جدول أعمال المؤئل في المنطقة العربية (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)؛ والاجتماع الإقليمي التحضيري للمؤتمر العربي المعنى بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية: متابعة مؤتمرو القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١١-٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)؛ والمؤتمر العربي الثاني لمتابعة مؤتمر بيجين (١٢-١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨). وكانت النتيجة النهائية لهذه الاجتماعات التحضيرية هي انعقاد المؤتمر العربي للمتابعة الإقليمية المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية (بيروت، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩) الذي بحث وناقش نتائج وتصنيفات المؤتمرات الأربع المذكورة. وفي هذا الصدد، واستجابة لمتطلبات دمج بُعد النوع الاجتماعي في أنشطة المنظمة، جرى إعداد تقرير عن "التقويم الإقليمي للتقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين في البلدان العربية".

٢٦ - وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا، في عام ١٩٩٨، المشروع الرئيسي، وهو آلية لمتابعة الإقليمية المتكاملة للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، تقوم الإسكوا بدور الوكالة المنفذة له. ويعالج هذا المشروع قضايا متداخلة، ويوفر إطاراً للسياسة العامة تتجلى فيه الأولويات المشتركة بين المؤتمرات الأربع. وترتبط أنشطة المشروع بثلاثة مواضيع رئيسية هي: (أ) إقامة شبكات لمتابعة توصيات المؤتمرات العالمية؛ (ب) بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ (ج) الدعوة من أجل تعزيز عملية المتابعة. وفي إطار هذا المشروع قدمت الإسكوا، خلال عام ١٩٩٩، الخدمات التي تطلبها عقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية، وأعدت المواد الإعلامية المتعلقة بفحوى توصيات المؤتمرات العالمية وأهميتها، وقامت بإصدارها ونشرها؛ وعقدت حوار حول "الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني" (بيروت، ٤-٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩). وأنشأت موقعًا على الانترنت لهذا المشروع وأعدت منشوراً إعلامياً حول القضايا المتداخلة.

٢٧ - واستأنفت الشعبة العمل في مجال تخفيف حدة الفقر، ولكن مع تغيير في التركيز. فبعد إتمام عدة تقارير خلال فترة السنتين الماضية حول نطاق الفقر وقياسه في المنطقة، بدأ العمل على صياغة سياسات لتخفيف حدة الفقر لينظر فيها صانعو السياسات. وفي هذا الإطار، نشرت ثلاثة تقارير هي: "سياسات تخفيف حدة الفقر في الأردن ولبنان: لمحة موجزة"، و"السياسات القطاعية لمكافحة الفقر في لبنان في منتصف التسعينات: قطاعاً الصحة والتعليم"، و"سياسات تخفيف حدة الفقر في مصر: لمحة موجزة".

٢٨ - وأنجزت كذلك دراستان آخريان في إطار تخفيف حدة الفقر كانت أولاهما بعنوان: "جدوى وتشغيل مرافق تمويل القروض الصغيرة والمتناهية الصغر الموجهة إلى النساء الفقيرات في المناطق الحضرية والريفية في بلدان عربية مختارة: النظرية والاعتبارات العملية"، وقد تناولت قضيتين مترابطتين هما تخفيف الفقر والمرأة؛ أما الدراسة الثانية فكانت بعنوان "المستوطنات الحضرية والفقر". ونشرت كذلك وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين نوعية مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، الذي انعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

٢٩ - وشمل المجال الثاني للنشاط، الذي يتصل بتعزيز التنمية البشرية المستدامة، مواصلة تفيذ مشروع لتنمية المجتمعات المحلية بدأ في كل من مصر والجمهورية العربية السورية خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. ويستهدف هذا المشروع، الذي دخل في مرحلته الثانية، حشد القدرات والموارد المحلية وتشجيع الاعتماد على الذات. وفي سياق هذا الهدف، جرى بحث مفاهيم مختلفة تتصل بالتنمية البشرية المستدامة، بينها تمكين المجتمعات المحلية، ومشاركة المجتمع المحلي، وتوزيع الدخل، ومشاركة المرأة والشباب. وأنتج المشروع عدة منشورات تغطي أهم جوانب هذا النهج في مجال التنمية وتقدم استعراضاً انتقائياً وتقويمياً نقيضاً لتجارب تنمية المجتمعات المحلية في العالم العربي. وصدرت هذه الدراسات بالعربية تحت العناوين التالية: "شروق: البرنامج الوطني المصري للتنمية الريفية المتكاملة"; "التجربة العمانية في مجال تنمية المجتمعات المحلية"; "التنمية المحلية في المناطق الريفية العربية: مفاهيم وتجارب"; "برنامج خطط التنمية في مناطق مختارة في السودان: النجاحات ومواطن القوة والضعف". وأعدت دراسة أخرى متصلة بهذا الموضوع بعنوان "موقع القطاع الهامشي غير المنظم" ودوره في تنمية المجتمعات المحلية العربية، مع إشارة خاصة لتجربتي مصر واليمن". كما أعدَّ دليلاً لخدمات تنمية المجتمعات المحلية، وهو أول دليل يصدر في المنطقة استناداً إلى خبرة ميدانية في تنمية المجتمعات المحلية.

٣٠ - وأنجزت عدة دراسات تغطي دور المنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة. وقد نظر في هذا الموضوع ضمن إطار دراسة عن "النوع الاجتماعي والمواطنة: دور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية: تقويم نقيدي"، دمجت في سلسلة الدراسات عن المرأة العربية في التنمية. وتضمنت الدراسات والتقارير الأخرى المتعلقة بمشاركة المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية المستدامة: "دور المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمعات المحلية"، و "الدعم الطبيعي للمشاركة المجتمعية"; و "دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها" و "التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية".

٣١ - وفي إطار الجهد الرامي إلى تشجيع وضع استراتيجية للتنمية البشرية المستدامة في المنطقة، نشرت الشعبة ثلاثة تقارير في إطار سلسلة دراسات التنمية البشرية، أولها بعنوان "التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة: التحدي العربي"; والثاني بعنوان "التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية: دور التعليم العالي والبحث والتطوير التكنولوجي"; وتناول التقرير الثالث كما ذكر آنفاً، دور المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية البشرية المستدامة.

٣٢ - ونشرت دراسة عن "الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة، مع إشارة خاصة إلى العمالة" تناولت إحدى أهم المشاكل التي تواجه المنطقة، وهي ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة إلى حد يثير القلق. وقد خلصت الدراسة إلى أنه ينبغي للبلدان الإسکوا أن تعجل عملية إعادة الهيكلة وتشرع في التحول عن سياسات التنمية غير المستدامة إلى سياسات التنمية المستدامة. وبسبب الآثار الاجتماعية السلبية التي ترافق تنفيذ سياسات إعادة الهيكلة في كثير من الأحيان، أوصت الدراسة بلدان المنطقة بالاهتمام خصوصاً بتخفيف الآثار السلبية التي يحدثها التغيير لدى مختلف الفئات الاجتماعية.

٣٣ - وغطى البرنامج الفرعي مجال تركيز إضافيين يتعلقان بالفئات المحرومة، وهم مجالاً المعوقين وسكان الأرضي المحتلة. فيما يخص المعوقين، نشر "دليل تدريب المكفوفين في منطقة الإسکوا على

الحاسب الآلي باستخدام طريقة برail" (باللغتين العربية والإنكليزية). كما عقدت حلقة بحث دولية حول تسهيل التنقل في البيئة الحضرية، وورشة عمل تدريبية حول تهيئة بيئه حضرية خالية من العوائق، وذلك في الفترة ذاتها (بيروت، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩). وقد اضطلاع بهذه الأنشطة عملاً بإعلان وبرنامج عمل كوبنهاجن في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ولا سيما البنود التي تدعو إلى زيادة الوعي العام في المجتمع فيما يتعلق بأثار التصوير النمطي السلبي للمعوقين على مشاركتهم في سوق العمل. وبذل مزيد من الأنشطة في إطار مشروع تعزيز سهولة تنقل المعوقين في منطقة الإسکوا.

-٣٤- وفيما يتعلق بالسكان المحرمين في الأراضي المحتلة، قدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عملاً بقراره ٦٧/١٩٩٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٧، تقريران بشأن "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل". ونشر كذلك تقرير يتناول الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاحتلال، وذلك بهدف توفير مزيد من المعلومات عن هذا الموضوع الحساس.

-٣٥- وجرى تناول قضيّاً السكان في دراسة بعنوان "خمس سنوات بعد مؤتمر القاهرة: السياسات السكانية في الدول العربية"، وفي اجتماع فريق الخبراء حول سياسات الهجرة والسكان في البلدان الأعضاء في الإسکوا (بيروت، ٢٣-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩). وبالاقتران مع الاجتماع، نظمت ورشة عمل حول السياسات السكانية والتنمية المستدامة: مؤشرات المتابعة ونظم المعلومات، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (بيروت، ١٥-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩). وعلاوة على ذلك، أصدر عددان من نشرة السكان (العدد ٤٦ والعدد ٤٧) وكشوفات بيانات اجتماعية اقتصادية.

-٣٦- وأنجزت كذلك عدة دراسات تتعلق بالمستوطنات البشرية، وهي: "إدارة المناطق الحضرية والتنمية التشاركية"؛ و "التحولات البيئية والتنمية الحضرية المستدامة في منطقة الإسکوا"؛ و "كشوفات بيانات المستوطنات البشرية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"؛ و "قضيّاً السياسات الإسكنية في دول منطقة الإسکوا". وصدرت ثلاثة أعداد من نشرة المستوطنات البشرية في الوطن العربي وهي نشرة إخبارية عن المستوطنات البشرية في الوطن العربي تصدر بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وذلك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (العدد ٨)، وحزيران/يونيو ١٩٩٨ (العدد ٩)، وكانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (العدد ١٠). وبالإضافة إلى ذلك، عُقد اجتماع فريق خبراء حول الإدارة الحضرية: متابعة الاستراتيجيات الوطنية في الدول الأعضاء في الإسکوا (دبي، ٨-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩).

-٣٧- وجرى توسيع قاعدة البيانات عن السياسات الاجتماعية كي تتضمن معلومات عن التنمية البشرية والمرأة والمستوطنات البشرية، وغير اسمها لتصبح نظام المعلومات المتكامل في الإسکوا حول السياسات والتداير والمؤشرات. وجرى كذلك تحديث قاعدة البيانات عن التقديرات والاسقاطات الديمغرافية.

البرنامج الفرعى ٣ - التنمية الاقتصادية والتغيرات العالمية

-٣٨- تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج الفرعى، الذى تتفذه شعبة قضايا التنمية الاقتصادية وسياساتها، فيما يلى:

(أ) رصد ومسح اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة؛

(ب) دعم الدول الأعضاء في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي وضمن ذلك الإدارة المالية، وتدابير الخصخصة ورفع القيود التنظيمية، لكي تشارك بفعالية في مختلف الترتيبات الاقتصادية؛

(ج) الاستمرار في متابعة تنفيذ برنامج العمل للتنمية لصالح أقل البلدان نمواً.

-٣٩- وانعقدت الدورة الأولى للجنة الفنية للاهتمام بقضايا تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في دول منطقة الإسكوا (أبوظبي، ١٥-١٦ أيار/مايو ١٩٩٩) لمناقشة القضايا الراهنة في مجال تحرير التجارة والعولمة ودراسة أثرها المحتمل على بلدان المنطقة.

-٤٠- وفي إطار متابعة الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية وتقديرها، أجز إعداد تقريرين سنويين هما: "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٧-١٩٩٨" و "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٨-١٩٩٩". ويتشكل من ذلك منشور من جزأين يمثل نشاطاً متعدد التخصصات تساهم فيه غالبية الشعب الفنية في الإسكوا.

-٤١- وقد ركز مسح عام ١٩٩٧-١٩٩٨ على الظروف الاقتصادية العامة خلال الفترة المحددة، وشمل برامج الإصلاح الاقتصادي، والتكيف الهيكلي، والتوقعات بالنسبة للتضخم، ونمو الناتج المحلي الإجمالي. وتتضمن فصله المتعلق بالتنمية الاجتماعية استعراضاً لظروف المستوطنات البشرية وتقديماً للاندماج الاجتماعي للفئات المحرومة في المنطقة. وركز الجزء الثاني منه على "البطالة في منطقة الإسكوا: دراسات حالات مختارة".

-٤٢- أما مسح عام ١٩٩٨-١٩٩٩، فصدر في شكل عدد خاص احتفالاً بذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس اللجنة، وتضمن، بناء على ذلك، فصولاً رئيسية حول القضايا البيئية والتطورات الاجتماعية الرئيسية التي شهدتها المنطقة خلال الـ ٢٥ عاماً الماضية. وتناول الجزء الثاني منه "التطورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا خلال الأعوام الـ ٢٥ الماضية".

-٤٣- وُنشر أيضاً عدداً من نشرة "نظرة أولية على التطورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا". ويصدر هذا الناتج سنوياً، ويزوّد مجتمع الأعمال وصانعي السياسات بتقويم مبكر للأداء الاقتصادي في المنطقة، ويبرز اتجاه التغيرات الاقتصادية. كما أصدرت الشعبة موجزاً لمسح عام ١٩٩٧-١٩٩٨ وموجاً لمسح عام ١٩٩٨-١٩٩٩ كي يعرض على الدورة العشرين للإسكوا.

٤٤ - وفي مجال سياسات الإصلاح الاقتصادي، أعدت الشعبة دراسة بعنوان "تقدير برامج الخصخصة في منطقة الإسكوا" استعرضت فيها التجارب وقيمت الانجازات على ضوء الأهداف المحددة للخصوصة في كل بلد. وكجزء من الجهود المبذولة لدعم الدول الأعضاء في اعتماد تدابير لرفع القيود التنظيمية، وتحليل القضايا العالمية التي تؤثر على النمو والتنمية الوطنية، وتعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين في المنطقة، أعدت شعبة قضايا التنمية الاقتصادية وسياساتها، بالتعاون مع شعبة القضايا والسياسات القطاعية، دراسة شاملة عن كفاءة التجارة في المنطقة، وعقدت ندوة حول كفاءة التجارة في الدول الأعضاء في الإسكوا (بيروت، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨). وقد بحثت الدراسة والندوة في العلاقة القائمة بين التجارة وستة مجالات مترابطة (الممارسات التجارية، والمعلومات المتصلة بالأعمال التجارية، والنقل، والخدمات المصرفية والتأمين، والجمارك، والاتصالات السلكية واللاسلكية) في بلدان أعضاء مختارة. كما تمحضت دور الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تحسين وتنوير تدفق التجارة الخارجية، وأوصت بمجموعة من التدابير التي ترمي إلى تحقيق كفاءة التجارة. ووضع أثناء الندوة خطة عمل إقليمية لتنتظر فيها الدول الأعضاء، ونشر تقرير عن هذه الخطة.

٤٥ - وفي مجال الترتيبات الاقتصادية، أنجزت الشعبة دراسة بعنوان "اتفاقيات المشاركة بين دول أوروبا والبحر المتوسط: تقدير نقدي". وقد استهدفت هذه الدراسة زيادة وعي وفهم الآثار والنتائج الاقتصادية والمالية للاتفاقيات، وتضمنت عدداً من التوصيات في مجال السياسة العامة لينظر فيها صانعو القرارات في المنطقة. وأنجزت الشعبة دراسة أخرى في هذا المجال بعنوان "تقدير المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

٤٦ - وكان اجتماع فريق الخبراء المعنى بتقدير التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا خلال ٢٥ عاماً الماضية وأولويات المنطقة للعقد القادم (٢٠٠٩-٢٠٠٠) (بيروت، ٦-٤ أيار/مايو ١٩٩٩) بمثابة منتدى إقليمي لمناقشة وتحليل أنماط التطورات الاقتصادية والاجتماعية خلال ٢٥ عاماً الماضية. ومن خلال تقدير التجارب الماضية، خرج المشاركون باستنتاجات اتخذت شكل دروس مكتسبة، وناقשו أولويات العقد المقبل في مجال وضع أساس للتنمية المستدامة في المنطقة كل.

٤٧ - وفيما يتعلق بالعلوم، بما في ذلك اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وأثرها على بلدان المنطقة، أعدت الإسكوا عدداً من الدراسات والمجتمعات. وقد انجزت دراستان هما: "أثار القضايا التي تجري مناقشتها في لجنة التجارة والبيئة، التابعة لمنظمة التجارة العالمية، على بلدان الإسكوا: حالات مصر والأردن ولبنان"، و"التحديات التي يطرحها اتفاق منظمة التجارة العالمية، والفرص التي يتتيحها، في مجال الخدمات في بلدان مختارة من أعضاء الإسكوا: السياحة". وعقدت الشعبة اجتماع فريق خبراء حول البيئة وما يتصل بها من قضايا التجارية: أثر قرارات لجنة البيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية وتأثيرها على الدول الأعضاء في الإسكوا (بيروت، ٤-٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩). ونشرت وقائع هذا الاجتماع ووقائع اجتماع سابق انعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، في الكويت، بشأن التحديات التي يطرحها اتفاق التجارة الدولية الجديد (جولة أوروغواي) والفرص التي يتتيحها لبلدان الإسكوا في قطاعات مختارة، وذلك بهدف زيادة وعي وفهم قضايا منظمة التجارة العالمية.

٤٨ - وأنجزت عدة دراسات تساهم في تحسين فهم التطورات الحاصلة في النظم الاقتصادية والمالية وأثر العولمة. وكان بينها دراسة عن "التضخم في منطقة الإسكوا: أسبابه وأثاره"، قدمت منظوراً تاريخياً للتضخم وتضمنت بحثاً في أسبابه وأثاره، ووصفاً لتدابير التكيف وتحقيق الاستقرار، وتوصيات للدول الأعضاء في هذا الشأن؛ ودراسة عن "التطورات في أسواق رأس المال في البلدان الأعضاء بالإسكوا" استعرضت فيها حالة أسواق رأس المال ودورها وتطورها، والعوامل التي تتحكم فيها، وأثرها على حشد المدخرات؛ ودراسة عن "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء بالإسكوا"، تضمنت تحليلات لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة وأثرها على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية. وأصدرت الشُّعبة كذلك دراسة عن "جهود التكامل الاقتصادي العربي: تقويم نقيدي". وبالإضافة إلى ذلك، أعدت الشُّعبة دراسة رائدة حول "حماية المستهلك في ظل تحرير النظام التجاري في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا"، تناولت آثار التغيرات الهيكلية الجارية في مصر ولبنان والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية على تصرفات المستهلكين.

٤٩ - ونشرت الشُّعبة كذلك تقريراً بعنوان "استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد لأقل البلدان نمواً في التسعينيات" وتناولت الجمهورية اليمنية.

البرنامج الفرعي ٤ - تنسيق السياسات ومواءمة القواعد والنظم للتنمية القطاعية

٥٠ - تقوم شُعبة القضايا والسياسات القطاعية بتنفيذ هذا البرنامج الفرعي الذي تمثل أهدافه فيما يلي:

(أ) دعم الدول الأعضاء في الجهود التي تبذلها للمواءمة بين سياساتها القطاعية في إطار الاتجاهات الحديثة نحو العولمة؛

(ب) تقديم الدعم للمؤسسات الوطنية والإقليمية المسئولة عن وضع المعايير والقواعد؛

(ج) تعزيز التنسيق والتعاون الإقليميين بين الدول الأعضاء؛

(د) نشر البيانات والمعلومات عن التطورات الحاصلة في الزراعة والصناعة والنقل والتكنولوجيا.

٥١ - وعقدت لجنة النقل، التي أنشئت بموجب قرار الإسكوا ٢١٣ (١٩-٢١) المؤرخ في ٧ أيار/مايو ١٩٩٧، دورتها الأولى في بيروت في ٩ و ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩. وتعمل هذه اللجنة كمنتدى هام لمناقشة واعتماد سياسات النقل في المنطقة والتنسيق بين بلدان الإسكوا.

٥٢ - وفي مجال النقل، أعدت الشُّعبة دراسة بعنوان "الوضع الراهن والتطورات المستقبلية لتطوير الأساطيل البحرية ودورها في منطقة الإسكوا: منظور إقليمي". وتمثل هذه الدراسة، التي صدرت بالعربية، مساهمة قيّمة في الجهود الرامية إلى مساعدة بلدان المنطقة على تنسيق سياساتها القطاعية في إطار الاتجاهات الحديثة نحو العولمة.

٥٣- وضمن الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق والتعاون الإقليميين بين الدول الأعضاء، نظم اجتماع فريق خبراء حول الإصلاح الاقتصادي وتنسيق سياسات النقل، بما في ذلك تطوير الأساطيل التجارية في منطقة الإسكوا، في إطار الاتجاهات الحديثة نحو العولمة (بيروت، ١٧-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨). واقتراح الاجتماع إقامة شبكة إقليمية للنقل البري والبحري والجوي والمترددة الوسائل. وصدر عنه بيان بشأن تطوير نظام نقل متكامل في المشرق العربي اعتمدته اللجنة في دورتها العشرين.

٥٤- وعقد اجتماعاً إضافياً للخبراء بهدف دعم جهود الدول الأعضاء المبذولة لتنسيق سياساتها القطاعية واتجاهات العولمة في مجال النقل: أحدهما اجتماع فريق الخبراء حول اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن خدمات النقل البحري والجوي في المنطقة العربية (بيروت، ٩-١١ حزيران/يونيو ١٩٩٩)، والآخر اجتماع فريق الخبراء حول مواعيدها وقوانين النقل لتقوية التعاون الإقليمي، بما في ذلك تطبيق معايير الأمم المتحدة لتبادل البيانات لتسهيل الإدارة والتجارة والنقل (بيروت، ٦-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩).

٥٥- وفي إطار جهد آخر يتصل بالنقل، أعدّت الإسكوا دراسة عن "تحقيق المواءمة بين المعايير البيئية في قطاع النقل في البلدان الأعضاء في الإسكوا"، كان موضوعها الرئيسي هو التلوث البيئي الذي يسببه النقل البري، وقد بحثته من الوجهتين الإقليمية والعالمية. وتضمنت الدراسة بيانات عن المعايير الوطنية الحالية في بلدان مختارة في المنطقة فيما يتعلق بانبعاثات المركبات، والوقود، والهواء الموجود في المحيط، وقيمت أثر التلوث بالمضادات، واستعرضت حالة التشريعات البيئية في بلدان مختارة.

٥٦- وانتهت الشُّعبة من إعداد تقرير أولي عن "تقدير البنية الأساسية والنقل في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، كانت قد طلبته بلدان مجلس التعاون الخليجي. وأصدرت كتيباً بعنوان "استعراض تشريعات الموانئ البحرية في دول منطقة الإسكوا". وبالاضافة إلى ذلك، نظمت ورشة عمل حول سياسة النقل البري في لبنان (بيروت، ٦-٨ تموز/يوليو ١٩٩٩).

٥٧- وفي إطار تقديم المساعدة من أجل مواعيدها السياسات القطاعية، انعقد اجتماع فريق خبراء حول سياسات واستراتيجيات العلم والتكنولوجيا في الدول الأعضاء في الإسكوا في القرن الحادي والعشرين (بيروت، ١٠-١٢ آذار/مارس ١٩٩٩)، لاستعراض التحضيرات للمؤتمر العالمي للعلوم الذي انعقد في بودابست في حزيران/يونيو ١٩٩٩. وركز الاجتماع فريق الخبراء على تعزيز مواعيدها الجهود التي تبذل لوضع سياسات للعلم والتكنولوجيا في البلدان العربية، ونظر في المنهجيات المستخدمة في هذا الصدد، بما في ذلك مواعيدها وشملها بالسياسات الإنمائية الوطنية، وإيجاد روابط داخلية وخارجية فيما بينها.

٥٨- ونشرت الإسكوا كذلك دراستين أعدّتهما منظمة اليونسكو حول موضوع العلم والتكنولوجيا، وهما: "نظم التعليم العالي في الدول العربية: وضع مؤشرات للعلم والتكنولوجيا، ١٩٩٨"، و"نظم البحث والتطوير في الدول العربية: وضع مؤشرات للعلم والتكنولوجيا، ١٩٩٨".

٥٩- وعلاوة على ذلك نظم اجتماع فريق الخبراء المعنى بتخطيط وإدارة المشروعات في مؤسسات البحث والتطوير ومراقبة الجودة (بيروت، ٢١-٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩). وكان الهدف من هذا الاجتماع تعزيز

القدرات المتعلقة بتحطيم المشاريع وإدارتها في مجال البحث والتطوير من جهة، ومن جهة أخرى صياغة الأنشطة الرامية إلى التعريف بنظم جديدة فيما يتعلق بالجودة. واستهدفت المداولات التي دارت خلاله الانطلاق في جهود تعاونية لتحسين تحطيم التكنولوجيا وإدارتها من خلال تشجيع مؤسسات المنطقة على أن تتضامن للارتباط مع الشبكات الدولية ومصادر الخبرات في البلدان النامية. وبفضل مساهمة من برنامج الشبكة الإقليمية العربية لإدارة العلم والتكنولوجيا، أتيح حضور الاجتماع لعدد أكبر من المشاركين من المنطقة.

٦٠ - وأعدت، خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، ثلاثة دراسات تناولت مختلف جوانب قطاع الغذاء والزراعة في المنطقة، بما في ذلك أثر التكنولوجيا على الصناعات الغذائية. وهذه الدراسات هي: "التكنولوجيات السليمة بيئياً في الصناعة الغذائية"، و"التكنولوجيات الانتاج والجودة في الصناعة الغذائية- الزراعية في دول الإسكوا" و "الإنتاجية وتطور الصناعات الغذائية في دول مختارة في منطقة الإسكوا".

٦١ - وانعقد اجتماع الخبراء حول المعايير والمواقف في الدول العربية (عمان ٥-٢ شباط/فبراير ١٩٩٩)، بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وكان الهدف من الاجتماع تقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية والإقليمية المسؤولة عن وضع القواعد والمعايير. وتبعه عقد اجتماع عالي المستوى حول إدارة عمليات التقييس وتنسيقها وتقويم المطابقة في الأقطار العربية (الرباط، ٢٠-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩).

٦٢ - وإضافة إلى ذلك، أعدت دراسة حول موضوع توحيد المعايير بما: تقرير عن "بدائل تطبيق نظام الإدارة البيئية آيزو ١٤٠٠٠" (المعيار الدولي لنظم الإدارة البيئية)، و"بناء القدرات الوطنية في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا في إزاء الحاجز الفني للتجارة واتفاق منظمة التجارة العالمية". وكان الهدف من الدراسة الثانية توعية الموردين والهيئات الرسمية المعنية بالعناصر الأساسية لاتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن الحاجز الفني التي تعترض التجارة، وتطبيق الصحة والصحة النباتية، وقواعد المنشأ، وبأشعار هذه الاتفاقيات. وتوخت الدراسة إبراز الأهمية التي يتسم بها، بالنسبة للمصدرين، تطبيق المعايير الدولية في التصنيع واحترام الأنظمة الفنية وقواعد المنشأ؛ واستشهدت بتجارب مصدري الأغذية والمنسوجات والملابس في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا (الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان).

٦٣ - وفي مجال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، قدمت الشعبة المساعدة الفنية إلى عددٍ من المؤسسات بهدف تعزيز قدراتها. وعقدت أربعة اجتماعات إقليمية لبحث القدرة التنافسية لصناعات المنسوجات والملابس في إطار العولمة والظروف المتغيرة للتجارة الدولية. وشكلت هذه الاجتماعات إسهاماً في اجتماع فريق الخبراء حول تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات والملابس في منطقة الإسكوا في ضوء العولمة واتفاقات منظمة التجارة العالمية (بيروت، ٣-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩).

٦٤ - وأعدت دراسة عن "المشاريع الصغيرة والمتوسطة: الاستراتيجيات والسياسات ومؤسسات الدعم" (بمساهمة من مؤسسة فريديريش آيرت في تمويل المقابلات التي أجريت مع مقاولين صغار في الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية ولبنان). وقد عرضت هذه الدراسة خطط دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتوفرة في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا، وسعت إلى تقويم الخدمات التي تقدمها مؤسسات

الدعم. كما استعرضت السمات العامة للمقاولين في هذه البلدان، وأهمية الصناعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني. وأعدت كذلك، وثيقة مشروع حول "تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبناء قدراتها".

٦٥ - وتناول نشاط آخر إعداد تقرير عن "رصد وتقويم المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الصناعة والنقل". وأكمل هذا التقرير بدراسة عن "السلام والتعاون الاقتصادي الإقليمي في مجالات الزراعة في منطقة الإسكوا".

٦٦ - أما فيما يتعلق بالمواضعة في القطاع الزراعي، فقد نظم اجتماع فريق خبراء حول مواصفات المقاييس لبعض السلع الزراعية المختارة بهدف تسهيل التجارة في منطقة الإسكوا (بيروت، ٢٧-٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩). وصدرت دراسة بعنوان "مواصفة مواصفات ومقاييس بعض السلع الزراعية من أجل تصديرها إلى السوق الأوروبية من دول منطقة الإسكوا".

٦٧ - وجرى تحضير عدد من الدراسات بهدف نشر مزيد من المعلومات عن القضايا الزراعية. وكان بينها دراسة بعنوان "السياسات التصديرية والتسويقية لمجموعة مختارة من المنتجات الزراعية في ضوء التطورات الوطنية والإقليمية والعالمية"؛ ودراسة بعنوان "التقويم الاقتصادي للاستعمال المزروعي الكفوء للمياه: دراسة حالتين"؛ ودراسة بعنوان "تقدير السياسات الزراعية في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا: دراسة حالة لبنان (منهج سياق تحليل السياسات)"، ودراسة بعنوان "تنمية المجتمعات المحلية الريفية من خلال تدعيم بناء المؤسسات: دراسة حالتين من لبنان". ونشرت الشعبة كذلك دليل البيانات الزراعية الوطنية في لبنان، والنشرة السنوية استعراض الزراعة في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٦٨ - وأعدت وثيقتان للمشروع بإعادة تأهيل القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية: واحدة بموضوع "مقترح لإنشاء حاضنة للمشاريع الزراعية"، والثانية بموضوع "مقترح لتطوير الاحصاءات الزراعية بوزارة الزراعة".

٦٩ - وفي إطار العمل للتوسيع في نشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالزراعة والصناعة والنقل والتكنولوجيا في المنطقة، نشرت الإسكوا مجموعة استعراضات قطاعية، منها نشرتان سنويتان تصدران للمرة الأولى وهما استعراض العلم والتكنولوجيا للبلدان الأعضاء في الإسكوا (العددان الأول والثاني)، واستعراض الصناعة في البلدان الأعضاء في الإسكوا (العددان الأول والثاني). وقدر استعراضان آخران هما من نشرات الإسكوا القديمة، لكنهما أعطيتا عنوانين تسلسليين جديدين: استعراض النقل في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (العددان التاسع والعشر)، وكان هذا الاستعراض قد نُشر تحت عنوان نشرة النقل؛ واستعراض الزراعة في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (العددان العشرون والحادي والعشرون)، وكان قد نُشر تحت عنوان الزراعة والتنمية في غرب آسيا. وتتضمن هذه الاستعراضات معلومات منقحة عن الاتجاهات والتطورات والمشاكل الحرجية في قطاعات الزراعة والصناعة والتكنولوجيا والنقل، وتركز على قضايا السياسة العامة، ولا سيما ما يتعلق منها بتعزيز التعاون بين الأقطار وبالتكامل الإقليمي.

-٧٠ وفي مجال المواد الفنية، أنشئ نظام إعلامي مكاني لقطاعات مختارة في بلدان الإسكوا، وذلك من خلال تطوير طبقة واحدة، على الأقل، من المعلومات الجغرافية المستخرجة من بيانات مختارة عن النقل والصناعة والزراعة والتكنولوجيا في المنطقة. ونظام المعلومات الجغرافية هذا هو عبارة عن قاعدة بيانات تقوم على استخدام الحاسوب وترتبط بالمعلومات بالموقع لرسم الخرائط وتحليل البيانات.

البرنامج الفرعى ٥ - تطوير الاحصاءات والمعلومات وتنسيقها ومواعمتها

-٧١ تقدّم شعبة الاحصاء هذا البرنامج الفرعى، وفيما يلي أهدافه:

(أ) تقديم الدعم للدول الأعضاء في مواعمة الاحصاءات والمعلومات، وفي تطبيق المفاهيم والمعايير والتصنيفات الدولية، وفي تنفيذ النظم والبرامج الدولية؛

(ب) المساهمة في تطوير نظم احصائية وطنية ومواعمتها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

(ج) وضع وتطوير قواعد بيانات ونظم معلومات احصائية إقليمية تمشياً مع دور الأمانة التنفيذية للإسكوا بصفتها المصدر الإقليمي الرئيسي للإحصاءات والمعلومات.

-٧٢ وانعقدت الدورة الثالثة للجنة الاحصائية للإسكوا (بيروت، ١٨-١٦ آذار/مارس ١٩٩٩) لمناقشة قضايا السياسة العامة وإطلاع الحاضرين في الدورة على أنشطة الأمانة التنفيذية في مجال الإحصاء.

-٧٣ وفي إطار مساعدة البلدان الأعضاء في اعتماد وتنفيذ التصنيفات والأساليب الدولية، انعقدت عدة اجتماعات للخبراء. ففي اجتماع فريق خبراء حول تقويم المراحل الأولى من تنفيذ نظام الحسابات القومية في الدول الأعضاء في الإسكوا (بيروت، ٢٢-١٨ أيار/مايو ١٩٩٩)، عرضت نتيجة الجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية لوضع استراتيجية لتنفيذ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ في المنطقة. وفي اجتماع فريق الخبراء حول آثار المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة على الإحصاءات الاجتماعية (بيروت، ٣-١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨) جرى تقويم القدرات الوطنية لبلدان المنطقة في ميدان الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية ونوقشت صلاحية وفعالية وتتوفر مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا، وإطار مؤشرات التقويم القطري المشترك؛ وقد وُضِع خلال الاجتماع برنامج عمل لتحديد الأنشطة الوطنية والإقليمية التي يجب الاضطلاع بها، واستعرضت تنسيق الأنشطة الإقليمية المتصلة بتطوير المؤشرات الاجتماعية وبمتابعة آثار المؤتمرات العالمية على الإحصاءات الاجتماعية. وكان هذا الاجتماع بداية للجهود الإقليمية الرامية إلى تصحيح الاختلال الناتج عن إيلاء الإحصاءات الاقتصادية أكثر مما تستحقه من الاهتمام على حساب الإحصاءات الاجتماعية.

-٧٤ ونظراً إلى ازدياد أهمية الإحصاءات البيئية واحتياج الحاجة إليها، نظمت الإسكوا، بالتعاون مع الشعبة الاحصائية في الأمم المتحدة، ورشة عمل حول الإحصاءات والمؤشرات والمحاسبة في مجال البيئة (القاهرة، ١-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨).

- ٧٥ وعقدت الشُّعبة في النصف الثاني من عام ١٩٩٩، ورشتي عمل هما: حلقة العمل الإقليمية حول الاحصاءات الحيوية ونظم التسجيل المدني في الدول الأعضاء في الإسكوا (القاهرة، ٢١-٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، وورشة عمل حول احصاءات الصناعة والتسييد (بيروت، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩). وكان الهدف منها بناء القدرات في هذه المجالات الهامة.

- ٧٦ وأصدرت الشُّعبة خمس مطبوعات احصائية متكررة بالإضافة إلى النشرة الاخبارية الاحصائية (أربعة أعداد)، كجزء من جهود الأمانة التنفيذية لنشر المعلومات المتعلقة بالقضايا الاحصائية والمساهمة في تطوير نظم احصائية وطنية ومواعمتها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتشمل المطبوعات المتكررة المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (العدنان الثامن عشر والتاسع عشر)، وتتضمن ثمانية فصول مصتبة حسب موضوع الاحصاءات، وليس حسب البلدان، لتيسير المقارنة بين بلدان المنطقة؛ و نشرة التجارة الخارجية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (العدد التاسع)، التي تضمنت جداول عن واردات البلدان الأعضاء وصادراتها؛ و دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (النشرتان الثامنة عشرة والتاسعة عشرة)، التي تضمنت جداول لمؤشرات مختارة، وحسابات موحدة، وتقديرات للناتج المحلي الإجمالي بالعملة الوطنية وبدولار الولايات المتحدة الأمريكية؛ و نشرة الاحصاءات الحيوية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (العدنان الأول والثاني)، التي تضمنت بيانات أساسية لاسقطات والتقديرات السكانية؛ و نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية (العدد الرابع)، التي تصدر مرة كل سنتين بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وقد تناول هذا العدد الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨، وهو ينقسم إلى ثلاثة أجزاء (أحدها عن حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، والثاني عن الاحصاءات الصناعية لكل بلد عربي، والثالث عن احصاءات التجارة الخارجية).

- ٧٧ وللمرة الأولى، أصدرت الشُّعبة نشرة عن احصاءات النوع الاجتماعي بعنوان "دراسة للرجال والنساء: صورة احصائية للبلدان العربية". وتعتبر هذه النشرة من نواتج المشروع الإقليمي لتطوير الاحصاءات المصتبة حسب النوع الاجتماعي في البلدان العربية، وهو مشروع يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز بحوث التنمية الدولية الكندي، وتنفذ الإسكوا. وتقدم هذه النشرة صورة احصائية عن وضع المرأة بالنسبة للرجل في المنطقة العربية وتهدف إلى التوعية وتشجيع التغيير من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

- ٧٨ وبالإضافة إلى ذلك، عقدت عدة ورشات عمل وطنية حول احصاءات النوع الاجتماعي خلال السنين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ بهدف تدريب مستخدمي هذه الاحصاءات ومنتجيها. وكان بين البلدان التي غطتها ورشات العمل الوطنية: الأردن وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية وعمان وفلسطين ولبنان ومصر واليمن. وانتهى هذا النشاط التدريسي بعد ورشة العمل الإقليمية الثانية حول احصاءات النوع الاجتماعي في البلدان العربية (عمان، ٨-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩).

- ٧٩ وفي إطار الجهد المبذولة للمساهمة في تطوير النظم الاحصائية الوطنية ومواعمتها. أصدرت الشُّعبة تقريرين، أحدهما بعنوان "مقارنة مماثلات القوة الشرائية ومستوى الأسعار والأجسام للاجماليات الاقتصادية في دول منطقة الإسكوا لعام ١٩٩٥"، وقد ساهم في تيسير المقارنة بين مستويات الدخول في

البلدان والقيمة الحقيقة للناتج المحلي الاجمالي وعنصره، وتناول الثاني "تنفيذ برنامج المقارنات الدولية في منطقة الإسکوا".

-٨٠ وأعدت الشعبة صفحة عن الاحصاءات لإدراجها في موقع الإسکوا على الانترنت. واستمرت في تطوير وصيانة قواعد البيانات المتصلة بالاحصاءات الأسعار والطاقة والاحصاءات الاجتماعية والصناعية، وأعدت قاعدة بيانات جديدة عن الاحصاءات والمؤشرات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، وذلك استجابة لقرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إدراج قضيابا النوع الاجتماعي في جميع جوانب عمل المنظمة. وتستخدم قواعد البيانات الاحصائية أساساً لإعداد التقارير والنشرات الاحصائية داخل اللجنة، إلا أنها س تكون، في النهاية، في متناول المستخدمين من خارج الأمانة التنفيذية. ويصبح مرافق المعلومات الالكترونية المباشرة التي تستخدمها شعبة الاحصاء في الإسکوا حالياً متاحة للشعب الأخرى، عبر الشبكة الداخلية، ولشبكات المعلومات الإقليمية والدولية، عبر الانترنت. وتساهم هذه الأنشطة في تحقيق هدف الشعبة المتمثل في وضع وتطوير قواعد بيانات ومعلومات احصائية إقليمية، وفي أداء دور الأمانة التنفيذية للإسکوا بصفتها المصدر الرئيسي للاحصاءات والمعلومات في المنطقة.

جيم- المساعدة الفنية

-٨١ يتناول هذا القسم المساعدة الفنية التي تقدمها الإسکوا إلى البلدان الأعضاء. وتتوقف المساعدة الفنية، إلى حد بعيد على توفر الموارد الخارجية عن الميزانية من المانحين في مجالات محددة. وفي السنوات القليلة الماضية، أصبحت موارد المساعدة الفنية محدودة جداً، وعملية الحصول على الموارد الخارجية عن الميزانية شديدة الصعوبة. ولكن احتياجات المنطقة في مجال بناء القدرات وتنفيذ مشاريع المساعدة الفنية كبيرة جداً، وكان من الممكن تنفيذ الكثير لو توفر المزيد من الموارد الخارجية عن الميزانية. وفيما يلي مجموعة من المشاريع التي اضطلع بها خلال فترة السنين ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

١- المياه

-٨٢ تطبيق الوسائل الحديثة الملائمة لإدارة المياه الجوفية في منطقة الإسکوا. يهدف هذا المشروع، الذي يموله المعهد الاتحادي للعلوم الجيولوجية والموارد الطبيعية في ألمانيا، إلى تقديم الخدمات الاستشارية في مجال الموارد المائية؛ والاشتراك مع الدول الأعضاء في الإضطلاع بمشاريع تقويم الموارد المائية وتطويرها على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. كما يهدف إلى إجراء الدراسات عن شبكة طبقات المياه الجوفية الكربونية في المنطقة، وإلى وضع مبادئ توجيهية لحماية المياه الجوفية. وقد أنجزت الإسکوا في إطاره، خلال فترة السنين ١٩٩٨-١٩٩٩، ثلاثة تقارير، هي: "موارد المياه الجوفية في مستودعات المياه الكربونية الباليوجينية في منطقة الإسکوا: تقويم أولي"، و "تطبيق أساليب النظائرية البيئية في دراسات المياه في مجال الجيولوجيا المائية في منطقة الإسکوا"، و "تطبيق الأساليب النظائرية البيئية في دراسات المياه الجوفية في منطقة الإسکوا". وموّل المشروع توفير خدمات استشارية لوزارة الموارد المائية في عمان، وشراء برنامج نظام المعلومات الجغرافية وتركيبه في الإسکوا، وعقد دورة لتدريب موظفي الإسکوا على نظام المعلومات الجغرافية، ونشر تقرير عن "مراقبة نوعية المياه الجوفية والمحافظة عليها في منطقة الإسکوا".

٢- التنمية البشرية

٨٣- وفيما يتعلق بالتنمية البشرية، قدمت المساعدة في المجالات التالية:

(أ) مشروع خدمات تنمية المجتمعات المحلية. يهدف هذا المشروع إلى حشد مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين ظروفها المعيشية، وتشجيع تطوير التعاونيات المحلية، وتأسيس الصناديق الدائرة لدعم الأنشطة المولدة للدخل، وتنمية التعاون الريفي. ويجري تنفيذه منذ عام ١٩٩٥، بتمويل من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية. وقد شمل حتى الآن مجتمعات محلية في مصر والجمهورية العربية السورية. ووضعت الإسکوا برنامجاً تدريبياً لمسؤولين في الحكومات المحلية وللمنظمات غير الحكومية، وأعدّت وثيقة مشروع بشأن توسيع نطاق هذا المشروع، كما توصلت إلى اتفاق مع حكومة الجمهورية العربية السورية بشأن تطوير مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية؛

(ب) مشروع المساعدة التحضيرية للدعم الإقليمي للجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة. يهدف هذا المشروع، الذي بدأ في عام ١٩٩٥، إلى تعزيز القدرات الإقليمية في مجال دعم الجهود الوطنية لتطوير المنهجية الالازمة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، كما يهدف إلى العمل كوسيلة لصياغة استراتيجية طويلة الأمد لبناء هذه القدرات على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي. وقد انتهى هذا المشروع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بعد أن أنجز ما يلي: تأسيس شبكات وطنية للتنمية البشرية المستدامة في الأردن والعراق ولبنان واليمن؛ نشر المعلومات والتجارب المتعلقة بهذا المشروع؛ تعزيز هذا المفهوم وزيادة تطويره من خلال نشر ١٣ دراسة في سلسلة دراسات التنمية البشرية؛

(ج) البرنامج الوطني لاستئصال الفقر في اليمن. بدأ تنفيذ هذا البرنامج في عام ١٩٩٨، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهو يهدف إلى مساعدة الجهاز المركزي للإحصاء في حكومة اليمن على وضع نظام للإعلام والرصد يختص بالفقر ويساند صياغة سياسات مكافحة الفقر وتقويم أثر التدابير المتخذة في هذا المجال.

٣- المعوقون

٨٤- تناولت المساعدة التقنية التي قدمتها الإسکوا في هذا المجال ما يلي:

(أ) تعزيز سهولة تنقل المعوقين في منطقة الإسکوا. نفذت الإسکوا بالتعاون مع اليونسكو، ومنظمة المعونة الشعبية النرويجية، وبلدية النبطية في لبنان، والمنظمات غير الحكومية المحلية، خطة رياضية لتحويل المدرسة الثانوية في النبطية إلى مكان يسهل فيه تنقل المعوقين. وساهم شركاء محليون في عملية التصميم والتنفيذ بجميع مراحلها؛

(ب) المركز الإقليمي لتدريب الكيفيات على الكمبيوتر. أسسَ هذا المشروع في عمان، في عام ١٩٩٥، بمساعدة المركز السعودي لتأهيل وتدريب الكيفيات، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، وحكومة اليابان. وخلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، درّبت ١٥ امرأة، فأصبحت مجموع النساء

المتربات منذ تأسيس المشروع أكثر من ٤٠ امرأة. وتتفق من هذا البرنامج نساء وفتيات كفيفات من الأردن وفلسطين ولبنان وبلدان الخليج، وقد تضمنت أنشطة المشروع، كذلك، نشر دليل لتدريب المكفوفين على الحاسب الآلي باستخدام طريقة برايل (باللغتين العربية والإنكليزية)؛

(ج) أنشطة التأهيل في المجتمعات المحلية. شرعت الإسكوا في تصميم وتأسيس قاعدة بيانات عن الإعاقة؛ وبدأت في إقامة الاتصالات مع المنظمات التي تعمل في مجال الإعاقة، ونشرت معلومات عن التأهيل. ومولت هذه الأنشطة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وأعدت الإسكوا كذلك وثيقة مشروع عن التدريب المهني للمعوقين في برج البراجنة، بيروت، بالتعاون مع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

٤ - المشروع الرئيسي

-٨٥ المتابعة الإقليمية المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية في الدول العربية. يُعرف هذا المشروع أيضاً باسم المشروع الرئيسي، ويهدف إلى تحقيق متابعة متكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية من خلال تجميع جهود وكالات الأمم المتحدة العاملة في المجالات المتصلة بهذه المؤتمرات في المنطقة. وبدأ تنفيذ هذا المشروع الممتد على ثلاثة سنوات، في عام ١٩٩٨، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعدت الإسكوا وأصدرت ونشرت مواد تتضمن معلومات عن فحوى توصيات المؤتمرات العالمية وأهميتها؛ وعقدت حلقة حوار حول الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني؛ وأنشأت موقعاً على الانترنت للمشروع الرئيسي.

٥ - الإحصاءات

-٨٦ في مجال الإحصاءات، اضطلعت الإسكوا بالمشاريع التالية:

(أ) تطوير إحصاءات وطنية مصنفة حسب النوع الاجتماعي. يهدف هذا المشروع إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال إصدار الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي واستخدامها ونشرها. ومن الوكالات المتعاونة والممولة لهذا المشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كونتر)، ومركز بحوث التنمية الدولية الكندي. وقد شمل هذا المشروع تسعة بلدان عربية في الفترة ١٩٩٩-١٩٩٨، وهي: الأردن وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية وغُمان وفلسطين ولبنان ومصر واليمن. وعقدت في عدة بلدان عربية، ١٣ ورشة عمل وطنية، لتدريب موظفي الأجهزة الإحصائية الوطنية على جمع الإحصاءات حسب النوع الاجتماعي وتقويمها. وعقب انتهاء المرحلة التدريبية على المستوى الوطني، عقدت ورشة العمل الإقليمية الثانية حول إحصاءات النوع الاجتماعي في البلدان العربية (عمان، ٨-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)؛

(ب) المشروع الإقليمي لمسح الأسر. هو مشروع جار بدأ تنفيذه في عام ١٩٨١. وقد اجرت المراحل الثلاث الأولى منه، وتعمل الإسكوا حالياً على تنفيذ المرحلة الرابعة التي تركز على استخدام نظام المعلومات الجغرافية وتطويره في بلدان الإسكوا وعلى مواصلة برامج مسح الأسر. وتعد حالياً قاعدة بيانات عن الفلسطينيين في لبنان والجمهورية العربية السورية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠.

٦- البيئة

-٨٧- وضع استراتيجية بيئية وطنية وخطة عمل بيئية للإمارات العربية المتحدة. بدأ هذا المشروع في عام ١٩٩٧، وتواصل في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وتنفذ الإسكوا هذا المشروع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة الإمارات العربية المتحدة. وهو يهدف إلى مساعدة الهيئة الاتحادية للبيئة في إعداد خطة بيئية وطنية لتشجيع التنمية المستدامة. وفي إطار المشروع، أعد جدول أعمال وطني على نسق جدول أعمال القرن ٢١، واستراتيجيات بيئية وطنية، وتم حالياً خطة بيئية وطنية.

دال- التدريب

-٨٨- ينفذ التدريب من خلال ورشات عمل وحلقات ودورات دراسية. وفيما يلي وصف لأنشطة التدريبية العامة والقطرية التي نظمتها الإسكوا.

١- الأنشطة التدريبية العامة

-٨٩- في مجال بناء القدرات في ميدان الاحصاءات، نظمت الإسكوا ثلاثة ورشات عمل:

(أ) ورشة العمل حول الاحصاءات والمؤشرات والمحاسبة في مجال البيئة (القاهرة ، ٥-١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)؛

(ب) ورشة العمل حول تركيب الحسابات الاقتصادية المتكاملة حسب نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ (بيروت، ٢٦-٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٩)؛

(ج) ورشة العمل الإقليمية الثانية حول احصاءات النوع الاجتماعي (عمان، ٨-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩). وكانت هذه الورشة تويجاً لورشات العمل الوطنية التي عقدت في عدد من بلدان الإسكوا، وكذلك في الجزائر وتونس.

-٩٠- كما نظمت الإسكوا الأنشطة التدريبية التالية المتعلقة بقضايا اجتماعية (من ضمنها قضية المعوقين):

(أ) ورشة عمل حول السياسات السكانية والتنمية المستدامة: رصد المؤشرات ونظم المعلومات (بيروت، ١٥-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)؛

(ب) حلقة البحث الدولي حول تيسير التنقل في البيئة الحضرية (بيروت، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٩)؛

(ج) ورشة العمل التدريبية حول تهيئة بيئة حضرية خالية من العوائق: قضايا تخطيط وتصميم المدن الملائمة للجميع في البلدان النامية (بيروت، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٩)؛

(د) البرنامج الإقليمي لتدريب الكيفيات العربيات على الحاسوب باستخدام طريقة برايل، وقد انجذ في عام ١٩٩٩.

٩١ - وعلى المستوى دون الإقليمي، وبناءً على طلب من مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو، عقدت الإسکوا دورة تدريبية مدتها أربعة أيام حول إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية المطلة على البحر المتوسط: تحضير خطط الأعمال التجارية (تورينو، ٢٠-٢٥ أيار/مايو ١٩٩٨). وبلغ مجموع الذين حضروا هذه الدورة ٢٢ مشاركاً، من مختلف البلدان العربية المطلة على البحر المتوسط (الأردن، تونس، الجمهورية العربية السورية، مصر، المغرب).

٩٢ - ونظمت الإسکوا، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيسيف)، ورشة عمل إقليمية مدتها يومان حول التعاون الفني في مجال المبادرات المتعلقة بإنشاء مشاريع (عمان، ٢٤-٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٨). وكان الهدف من هذه الورشة مناقشة صلاحيات وحدة الموارد الفنية، وبحث آليات التسويق والتعاون بين المؤسسات المعنية في المنطقة. وحضر ورشة العمل هذه ٤٩ مشاركاً من عدد من البلدان الأعضاء، يمثلون أجهزة حكومية، ومنظمات غير حكومية، واتحادات نسائية، ومؤسسات ائتمانية، إضافة إلى مدربين مستقلين وممثلي عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة.

٢ - الأنشطة التدريبية القطرية

٩٣ - فيما يلي استعراض موجز لمساعدة المقدمة في مجال التدريب الفني على المستوى القطري:

(أ) مصر

٩٤ - عقدت ورشة العمل الوطنية الأولى لمنتجي ومستخدمي الاحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس (القاهرة، ٨-٩ آب/أغسطس ١٩٩٩).

(ب) الأردن

٩٥ - بالتعاون مع دائرة الاحصاءات العامة في الأردن ومركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة، عقدت الإسکوا ورشتي العمل الوطنيتين الأولى والثانية لمنتجي ومستخدمي الاحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس في الأردن (٧-٩ حزيران/يونيو ١٩٩٨ و ٥-٦ تموز/يوليو ١٩٩٩، على التوالي).

٩٦ - واكتمل تجهيز المركز الإقليمي لتدريب الكيفيات على الكمبيوتر، الذي أنشأته الإسکوا في عمان عام ١٩٩٥، وأصبح مستقلاً من الناحية العملية في عام ١٩٩٩. وذرّب على الحاسوب، باستخدام طريقة برايل، عدد من الكيفيات وصل مجموعه إلى ٤٠، فأصبحن مؤهلات للقيام بوظائف أساسية.

(ج) الكويت

٩٧ - عملاً بمذكرة التفاهم الموقعة بين الإسکوا ومعهد التخطيط العربي، وبناءً على طلب من هذا الأخير، عقدت الإسکوا دورة تدريبية بعنوان "كيف تبدأ مشروعًا خاصا بك". وقد حضر هذه الدورة التدريبية، الموجهة إلى الحرفيين الكويتيين (المؤسسات الناشئة والمشاريع القائمة)، ١٦ مشاركاً (الكويت، ٨-٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨).

(د) لبنان

٩٨ - نفذت الإسکوا في لبنان الأنشطة التدريبية التالية:

(ا) ورشة عمل تدريبية مدتها يوم واحد حول طرق جمع البيانات الزراعية وإعداد ميزانيات المشاريع الزراعية، وقد حضرها ١٢ مشاركاً (بيروت، ١٩ حزيران/يونيو ١٩٩٨)؛

(ب) دورة تدريبية للمستشارين في شؤون الأعمال التجارية التابعين لوزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان، في صيف عام ١٩٩٨؛

(ج) ورشتا العمل الوطنية الأولى والثانية لمنتجي ومستخدمي الاحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس في لبنان، وقد حضر كلاً منها أكثر من ٥٠ مشاركاً (بيروت، ٨-٧ تموز/يوليو ١٩٩٨ و ٣٠-٢٩ حزيران/يونيو ١٩٩٩، على التوالي). وكان من المشاركين ممثلون لهيئات وإدارات حكومية وعدة منظمات غير حكومية ومراسلون بحوث علمية (بينهم أساتذة جامعيون وخبراء وفنانون)، إضافة إلى ممثلي هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة؛

(د) ورشة عمل حول سياسة النقل البري في لبنان (بيروت، ٦-٨ تموز/يوليو ١٩٩٩).

(ه) عمان

٩٩ - نظمت الإسکوا ونفذت ورشات العمل التدريبية التالية:

(ا) أساليب رصد وتقويم التغيرات الاجتماعية (مسقط، ٢٤-٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨)؛

(ب) تجهيز البيانات الهيدرولوجية (مسقط، ٧-٢٢ أيار/مايو ١٩٩٩)، وقد أدارها مستشار الإسکوا الإقليمي لشؤون المياه؛

(ج) ورشة العمل الوطنية الأولى لمنتجي ومستخدمي الاحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس في عمان (مسقط، ٣٠-٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)، وقد حضرها ٤٣ مشاركاً.

(و) فلسطين

١٠٠ - شملت الأنشطة التدريبية ما يلي:

(ا) حلقة عمل تدريبية مدتها يوم واحد حول سياسة مقترحة للتنمية الزراعية في الأراضي المحتلة، وقد عُقدت بناءً على طلب وزارة الزراعة ومكتب التخطيط التابع لمكتب الرئيس الفلسطيني. وقد حضر هذه الحلقة التدريبية أكثر من ٦٠ مشاركاً حكومياً (غزة، ٢٦ تموز/يوليو ١٩٩٨)؛

(ب) ورشة العمل الوطنية الأولى لمنتجي ومستخدمي الاحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس في فلسطين، وقد عُقدت بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وحضرها نحو ٧٠ مشاركاً (القدس، ٢٠-٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩)؛

(ج) برنامج تدريبي للموظفين المحليين، مدته أسبوعان، في مجال الهيدرولوجيا وجمع المياه (٥-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩) وقد أداره مستشار الإسكوا الإقليمي لشؤون المياه في المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء والمصادر الطبيعية في دمشق.

(ز) الجمهورية العربية السورية

١٠١- شملت الأنشطة التدريبية ما يلي :

(أ) ورشتا العمل الوطنية الأولى والثانية لمنتجي ومستخدمي الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس في الجمهورية العربية السورية (دمشق، ٢٣-٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٨ و٣-٤ آب/أغسطس ١٩٩٩ على التوالي). وكان بين المشاركين ممثلون عن هيئات وإدارات حكومية، وعدة منظمات غير حكومية، ومراكز بحوث علمية (و ضمنهم أساتذة جامعيون وخبراء وفنانون)، إضافة إلى ممثلين عن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة؛

(ب) ورشة عمل تدريبية للمدربين حول برنامج "كيف تبدأ مشروعًا خاصًا بك"، للمهندسات الزراعيات في وزارة الزراعة (دمشق، ٣١ تشرين الأول /أكتوبر - ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)، وقد عُقدت بناءً على طلب برنامج الأغذية العالمي.

(ح) اليمن

١٠٢- نظمت الإسكوا ورشة العمل الوطنية الأولى لمنتجي ومستخدمي الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس في اليمن (صنعاء، ١٤-١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨). وعقدت هذه الورشة في الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط والتنمية، وحضرها ٤٣ مشاركًا من الفريق العامل الوطني وممثلون عن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

هاء- الخدمات الاستشارية الإقليمية

١٠٣- يتيح برنامج الإسكوا للخدمات الاستشارية الإقليمية للبلدان الأعضاء، بناءً على طلبها، الدراية والخبرة المهنية المتوفرة لدى عدد من المستشارين الإقليميين. والغرض من هذه الخدمات هو دعم الجهود الانمائية للدول الأعضاء، والتوصية بتدابير وسياسات تعينها في التغلب على مشاكل محددة؛ ودعم بناء القدرات؛ ونشر المعارف والمعلومات الحديثة في مختلف مجالات التخصص، من خلال المحاضرات والأبحاث والدراسات، والمشاركة في المجتمعات الوطنية والدولية واجتماعات الإسكوا ذات الصلة؛ وتوفير التدريب؛ والمساعدة في إعداد وصياغة مقترنات مشاريع، وغير ذلك من الأنشطة المرتبطة بهذه المواضيع.

١٠٤- وتولى شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني، في الإسكوا، مهمة تدبير وتنسيق الطلبات الواردة من الحكومات، والقيام بترتيبات السفر، وتوزيع التقارير التي يعدها المستشارون الإقليميون على البلدان المعنية.

١٠٥- ويستعرض الجزء التالي، بإيجاز، الخدمات الاستشارية التي قدمت للحكومات والمؤسسات الإقليمية أو الوطنية خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ورغم أن المستشارين الإقليميين هم الذين يقدمون معظم الخدمات الاستشارية، فإن هذه الخدمات تكملها جهود موظفي الإسكوا، خاصة في بعض المجالات التي لا يوجد مستشار إقليمي مختص فيها، كالنقل مثلاً.

٦ - وتقديم الإسکوا في الوقت الراهن خدمات استشارية إقليمية في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومعالجة البيانات، والطاقة، والبيئة، والأغذية والزراعة، والتنمية الصناعية، والحسابات القومية، والتنمية الاجتماعية، والتكنولوجيا، والنقل، والموارد المائية، وقضايا منظمة التجارة العالمية، كما يلي:

(أ) الاتصالات السلكية واللاسلكية. قدمت خدمات استشارية بشأن ما يلي: تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستخدمة لتعزيز كفاءة التجارة؛ والطرق الجديدة لتوسيع وتبادل المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية؛ ووسائل تحسين جمع البيانات وإجراءات الدخول باستخدام الإنترنت وغيره من أدوات الاتصال المتقدمة؛ وتقويم أنشطة وبرامج بنوك البيانات؛ وإنشاء نظم معلوماتية ونظم شبكات؛ ومشكلة العام ٢٠٠٠ المتعلقة بالحاسوب؛ وإنشاء نظم تكنولوجيا المعلومات؛ وصياغة سياسات واستراتيجيات في مجال التجارة الإلكترونية؛ ومتطلبات المواد الحاسوبية والبرمجيات ونظم الشبكات؛

(ب) معالجة البيانات. قدمت خدمات استشارية بشأن تنفيذ مسوح القوى العاملة، والبطالة، ونفقات الأسر المعيشية ودخلها، والصناعة، والتجارة والزراعة؛ وتقويم المنهجية الاحصائية المستخدمة في تعدادات السكان؛ وإنشاء قاعدة بيانات للجئين الفلسطينيين في لبنان والجمهورية العربية السورية؛ وإنشاء بنك بيانات شامل على المستوى الإقليمي لبلدان مجلس التعاون الخليجي؛ ودراسة جدوى مبدئية لإنشاء مركز وطني للمعلومات الجغرافية؛

(ج) الطاقة. شملت الخدمات الاستشارية مزايا وعيوب روابط الشبكات الكهربائية؛ وتنفيذ مسح للطاقة في قطاع النقل؛ والطاقة المستدامة؛ واستراتيجيات وطنية للتخفيف من آثار غازات الدفيئة؛

(د) البيئة. شملت الخدمات الاستشارية إعداد إطار لبرامج وسياسات العلم والتكنولوجيا؛ والأنظمة البيئية وصياغة سياسات وتدابير لإنفاذ التشريعات البيئية؛ وتقويم نتائج مشروع يتعلق بنظم المعلومات البيئية؛ وصياغة تقويم وطني للأثار البيئية؛ وتحديد معايير وقواعد لنوعية المياه؛ وإعداد وثيقة مشروع بشأن رصد الاستراتيجيات البيئية والإبلاغ عنها؛ وإجراء مسح بيئي للصناعات الثقيلة ووضع برنامج لمنع التلوث الصناعي؛ ومراقبة ورصد تدابير تصريف النفايات الطبية؛ والتنمية الزراعية المستدامة؛ واستعراض مؤشرات التلوث الحضري وأثار الدفيئة؛ وتقويم الروابط بين حماية البيئة وتشجيع السياحة؛

(م) الأغذية والزراعة. شملت الخدمات تطبيق برنامج تدريسي عن القضايا والسياسات الزراعية، وإنتاج وتسويق منتجات الألبان بوجه عام، وإعداد وثيقة مشروع عن التنمية الزراعية المستدامة؛

(و) التنمية الصناعية. شملت الخدمات الاستشارية إنشاء مشاريع صغيرة ومتعددة وصياغة سياسات واستراتيجيات صناعية؛

(ز) الحسابات القومية. ركزت الخدمات الاستشارية في هذا المجال على ما يلي: توفير التدريب فيما يتعلق بربط ميزان المدفوعات بنظام الحسابات القومية ١٩٩٣، وتقويم حالة الحسابات الجارية وفقاً لذلك؛ واقتراح منهجيات لتقدير نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الزراعة ومصائد الأسماك؛ واستعراض وتقويم فرص تشغيل المرأة والاختصاصات المرتبطة بذلك؛ وصياغة منهجية لمسح الأسعار؛ ووضع مؤشرات اجتماعية واقتصادية، وتطبيق التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC)؛

(ح) التنمية الاجتماعية. ركزت الخدمات الاستشارية في هذا المجال على ما يلي: الرعاية الاجتماعية وفرص العمل؛ واستراتيجيات جعل التنمية البشرية مستدامة؛ وإعداد خطة عمل لإنشاء مركز للتدريب الاجتماعي؛ ودعم مشروع توفير التعليم للجميع: تقويم عام ٢٠٠٠؛ وإصدار المشورة بشأن إعداد تقرير عن التنمية البشرية؛ وإنشاء مراكز وجمعيات نسائية؛ ومسح اجتماعي يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين؛ وإجراء اتصالات مع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالمرأة والأسرة لمساعدتها في بناء القدرات والمؤسسات؛ وإعداد استراتيجية وخطة عمل وطنيتين لقطاع الشؤون الاجتماعية؛ والمساعدة في إعداد دراسة عن خطيب القوى العاملة والترب المدرسي؛

(ط) التكنولوجيا. شملت الخدمات الاستشارية تعزيز كفاءة التجارة والتجارة الالكترونية؛ وتوحيد المنتجات؛ واستخدام العربية في تكنولوجيا المعلومات؛ ووضع سياسة/استراتيجية وطنية للعلم والتكنولوجيا؛ ومشكلة العام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بالเทคโนโลยيا والاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وسياسة تكنولوجيا المعلومات؛ وإعادة هيكلة نظام ومنهجية تكنولوجيا المعلومات وحوسبته؛ وتحسين أنشطة المعلومات والتوثيق؛ وإنشاء مختبرات لبرنامج العلوم؛ وإعداد وثيقة مشروع تتعلق بتكنولوجيا المعلومات؛

(ي) النقل. قدمت خدمات استشارية بشأن ما يلي: إعداد مبادئ توجيهية لتصنيف بيانات النقل؛ وتقويم آثار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وأثر قيام منظمة التجارة العالمية على النقل؛ وإعداد دراسة جدوى لإنشاء وكالة للنقل العام؛

(ك) الموارد المائية. قدمت خدمات استشارية في المجالات التالية: تقويم إمدادات المياه البلدية؛ وإدارة حقول آبار المياه؛ والموارد المائية والتنمية المستدامة؛ وهيدرولوجيا الفيضانات؛ وتجهيز البيانات الهيدرولوجية؛ ومعالجة المياه المستعملة؛ وتقويم الأثر البيئي للمشاريع والمنهجيات المائية؛ والمساعدة في صياغة سياسات للموارد المائية؛ وتوفير التدريب والتأهيل للمتابعة ضمن إطار عدة مشاريع مائية؛

(ل) منظمة التجارة العالمية. ركزت الخدمات الاستشارية على ما يلي: الانفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؛ وتأثير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على النظام المالي والمصرفي؛ ومبادرات منظمة التجارة العالمية؛ وتأثير منظمة التجارة العالمية على الزراعة؛ والتحضيرات للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل؛ وبرنامج تدريبي بشأن الدبلوماسية التجارية.

وأو - التقويم النوعي لأداء البرنامج

١٠٧ - استجابة للتعليمات المعطاة لجامعة الأمم المتحدة بإجراء عمليات تقويم تستكشف تأثير الأنشطة المسطوع بها بدلًا من أن تقيس مدى إنجاز النواتج، أجرت الإسكوا، في نهاية فترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩، عملية تقويم جزئي، شملت تقويمًا للنواتج لأنشطة مختارة يضطلع بها المستعملون النهائيون، إضافة إلى عملية تقويم ذاتي شملت برنامج العمل العادي والخدمات الاستشارية الإقليمية.

١٠٨ - وفيما يلي الأنشطة والنواتج المختار:

(أ) منشوران رئيسيان لكل من الشعب الفنية الخمس للإسكوا، إضافة إلى مشروع واحد؛

- (ب) تقويم ٣٤ اجتماعاً وورشة عمل (واحدة على الأقل في إطار كل شعبة)، استناداً إلى الاستبيانات التي كانت توزع على المشاركين في نهاية كل اجتماع لتقويم فعالية تلك الاجتماعات؛
- (ج) تقويم ذاتي لبرامج فرعية محورية أجرته كل من الشعب الفنية لأنشطتها ونواتجها ككل، بالمقارنة مع الأهداف المحددة لها؛
- (د) تقويم ذاتي أجراه المستشارون الإقليميون بواسطة استبيان موحد وشمل مهمة رئيسية يقوم بها كل منهم؛
- (م) تقويم شامل للخدمات الاستشارية الإقليمية، أجرته جهات التسويق الموجودة في البلدان الأعضاء، من خلال استبيان موحد؛
- (و) تقويم شامل لعمل الأمانة التنفيذية للإسكوا منذ إنشائها، قبل ٢٥ سنة، من خلال المناقشات التي دارت في اجتماع للمفكرين العرب عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

١٠٩ - وكان مقصوداً لعملية التقويم هذه أن تكون إرشادية لا شمولية. ومن المزمع استحداث نظام شامل للتقويم والبدء بتطبيقه، خلال فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠. أما في الوقت الحاضر فالإسكوا تأمل أن تتوصل، بواسطة هذه العملية، إلى تحديد مؤشرات على نوعية وفائدة مختلف جوانب عملها، وأن تحسن، من خلال ذلك، آليات التقويم التي وضعتها في ضوء الدروس المستخلصة من التجربة.

١ - تقويم الخبراء لنواتج مختارة

١١٠ - تشمل النواتج المختارة مجموعة متنوعة من المنشورات المتكررة وغير المتكررة، بعضها يركز على تغطية إقليمية، والبعض الآخر على تغطية وطنية، وبعضها يستند إلى العمل الميداني. وقد قُيمت هذه النواتج من خلال استبيان موحد يملأه خبيران بالنسبة لكل ناتج، أحدهما من القطاع العام والأخر من القطاع الخاص (أساتذة جامعيون ومهنيون يعملون في الميدان).

١١١ - واعتبر جميع الخبراء الذين أخذت آراؤهم في عملية التقويم هذه أنهم مستعملون نهائيون للنواتج التي استطاعت آراؤهم بشأنها. ورأوا أن المستعملين النهائيين الآخرين يشملون الحكومات، والأساتذة الجامعيين، والطلاب، والباحثين، وتليهم عن كثب المنظمات غير الحكومية، ولا يشملون الجمهور ولا قطاع رجال الأعمال. وفيما يلي نتائج عملية التقويم:

- (أ) كان مستوى إطلاع الخبراء، فيما يتعلق بالنواتج، مرتفعاً نسبياً، إذ لم يشر إلا خبير واحد إلى أنه لم يكن على علم بوجود الناتج؛
- (ب) أفاد معظم الخبراء بأنهم أشاروا إلى الناتج في عملهم وأوصوا زملاءهم الذين يعملون في نفس مجال التخصص بالرجوع إليه. ويدل هذا الرد الإيجابي على أن نواتج الإسكوا تفيد الخبراء في القيام بعملهم، وهي مفيدة لآخرين أيضاً. والعقبة الوحيدة التي أشير إليها فيما يتعلق بالنواتج كانت حاجز اللغة؛

(ج) كان معظم الخبراء على علم بوجود نوافذ مشابهة صادرة عن هيئات أخرى، بينها جامعات ومرکز بحوث، ولكنهم أقرروا جميعاً بأن نوافذ الإسکوا تكون عادة ذات نوعية أفضل عموماً أو من نفس النوعية على الأقل؛

(د) قال معظم الخبراء أنهم تمنوا لو كان هناك قدر أكبر من التنسيق بين الإسکوا والمنظمات الأخرى في إعداد نوافذ تتعلق بقضايا متماثلة. ورأوا أن نوافذ الإسکوا لا تحظى بالقدر الكافي من الدعاية، وينبغي توزيعها على نطاق أوسع. وكان من المقترنات التي قدموها لزيادة الاستفادة من نوافذ الإسکوا، ما يلي:

(١) النوعية: عن طريق الإعلان عن تاريخ صدور المنشورات؛ وتنظيم حلقات دراسية؛ وعقد اجتماعات خارج مقر الإسکوا؛

(٢) التوفر وتوسيع نطاق التوزيع: عن طريق صيغ إلكترونية للنوافذ يمكن نقلها من الإنترنت؛ وتوسيع قوائم التوزيع البريدي؛ وزيادة التوزيع من خلال المكتبات؛

(٣) الترويج: عن طريق التوزيع المجاني للمنشورات على الحكومات والمنظمات غير الحكومية؛ وتدابير ترويجية أخرى؛

(٤) سهولة الفهم: عن طريق ترجمة النوافذ إلى عدة لغات أو إنتاج خلاصات لها لتصل إلى جمهور أوسع؛

(٥) الفائدة: عن طريق تحسين التوصيات الواردة فيها لزيادة فائدتها كدليل يسترشد به واضعو السياسات.

٢- تقويم أنشطة الإسکوا من قبل الدول الأعضاء

١١٢- اعتبرت غالبية جهات التنسيق في البلدان الأعضاء متذدي القرارات على المستوى الحكومي مستعملين نهائين محتللين لنوافذ الإسکوا، في حين اعتبرت قلة منها الباحثين والأكاديميين والطلاب والمنظمات غير الحكومية أهم المستعملين النهائيين.

١١٣- ومع أن جهات التنسيق اعتبرت نفسها مطلعة على موضوع الناتج الذي عرض عليها تقويمه، فقد أكدت جميعها أنه ساهم في زيادة معرفتها بالموضوع، مما يشير إلى أن الموضوع الذي تعالجه الإسکوا لم يستنفذ.

١١٤- واعتبر ان النوافذ غنية بالمعلومات، ووجهة نحو أغراض السياسة العامة، وتتضمن توصيات عملية. كما اعتبر انها وصلت في معظم الحالات إلى متذدي القرارات في الميدان. ومع ذلك، فإن نصف متذدي القرارات فقط نفذوا بالفعل التوصيات المقترنة في النوافذ، رغم أن معظم جهات التنسيق كانت تعتبرها أدلة لتحقيق الأهداف. وأفيد أن العامل الرئيسي الذي جعل متذدي القرارات يهملون النوافذ هو ضخامة حجمها، رغم أنهم كانوا يعرفون أن موضوع الناتج وثيق الصلة بأولويات واحتياجات بلدانهم.

١١٥ - ولكن كان ثمة اعتراف بأن النواتج لا تحظى بالقدر الكافي من الدعاية والتوزيع. وركزت المقترنات الرامية إلى تحسين الدعاية والتوزيع على زيادة الوعي والتوزيع وتحسين طريقة العرض.

١١٦ - واقترن جهات التنسيق مواضيع أخرى، كما اقترن أن تتخذ الإسکوا إجراءات أخرى يمكن أن تساعد البلدان الأعضاء على زيادة استفادتها من الأنشطة التي تضطلع بها. ومن ضمن هذه التدابير ما يلي:

- (أ) زيادة الاتصال المباشر مع واطبقي القرارات والخبراء في المنطقة؛
- (ب) الدعاية لأنشطة الإسکوا على نطاق أوسع؛
- (ج) تحسين آليات متابعة أنشطة الإسکوا.

٣ - تقويم الاجتماعات وورشات العمل

١١٧ - عقدت الإسکوا ٣٤ اجتماعاً وورشاً، قيّم ١٢ منها (اجتماع واحد على الأقل بالنسبة لك كل برنامج فرعي أساسي، وأربعة على أكثر تقدير). ولم تكن الاستبيانات التي وضع لها الغرض متماثلة، مع أنها كانت تتناول معايير متشابهة. ولذلك جمعت الأسئلة في خمس فئات رئيسية لضمان اتساقها، وحللت على هذا الأساس.

١١٨ - وملا المشاركون في هذه الاجتماعات/ورشات العمل ما مجموعه ٢٨٠ استبياناً. وتشير البيانات التي جمعت إلى أن أعلى الدرجات أعطيت لإدارة اجتماعات وورشات عمل الإسکوا بمجملها، وكذلك لنوعية الورقات المقدمة. وكانت الدرجات إيجابية أيضاً فيما يتعلق بقدرة الأمانة التنفيذية للإسکوا على تحديد القضايا التي تهم الدول الأعضاء وعلى تحقيق الأهداف المتداولة من الاجتماعات/ورشات العمل. غير أن المؤشرات لم تكن مرضية بالقدر نفسه حيث يتعلق الأمر بما إذا كان المشاركون سيستخدمون بالفعل المعلومات التي زُودوا بها في الاجتماعات/ورشات العمل. وقد يدل ذلك على أن المشاركين المختارين لم يكونوا هم المستعملين النهائيين أو صانعي القرارات الفعليين، أو أن توصيات الاجتماعات/ورشات العمل لم تكن عملية المنحى، أي أنها كانت نظرية أكثر من اللازم أو لم تكن لها صلة بالاحتياجات الحقيقة. ويحتاج هذا الجانب بالذات إلى مزيد من البحث.

١١٩ - وأبدى المشاركون ملاحظات أخرى يمكن، من حيث الدروس المستخلصة، تصنيفها هي والتعليقات السالفة في الفئتين التاليتين:

- (أ) الاعتبارات الجوهرية: الحاجة إلى صياغة توصيات عملية يستطيع المشاركون أن يطبقوها بأنفسهم؛
- (ب) الاعتبارات الفنية/التنظيمية: الحاجة إلى تحسين هذه الفئة من خلال:
- (١) تحسين اختيار المشاركين في الاجتماعات/ورشات العمل؛

(٢) ترجمة الورقات والوثائق التي تعرض على الاجتماعات/ورشات العمل إلى العربية أو الانكليزية، حسب الاقتضاء؛

(٣) تضمين البحث مزيداً من التجارب العملية والدراسات الأفرادية؛

(٤) التأكيد على أهمية الشراكة بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية فيما يتصل بالقضايا المطروحة للنقاش؛

(٥) توزيع الوثائق مسبقاً على المشاركين لتمكينهم من التحضير على نحو أفضل للاجتماعات/ورشات العمل.

٤ - التقويم الذاتي للشعب الفنية

١٢٠ - رأت غالبية الشعب الفنية الخمس أنها حققت أهدافها. غير أنها حددت العقبات التالية في تنفيذ مهامها:

(أ) ارتفاع معدل الشواغر في الإسكوا بوجه عام، إذ يبلغ في المتوسط ٢٩ في المائة من مجموع أشهر العمل المرخص بها في الشعب الفنية؛

(ب) قلة مشاركة الحكومات في تنفيذ توصيات الإسكوا وكذلك في تنفيذ البرنامج؛

(ج) الاعتبارات السياسية، التي تعيق تنفيذ التوصيات المتعلقة بتعزيز التعاون الإقليمي، الذي يشكل إحدى المهام الرئيسية للأمانة التنفيذية للإسكوا؛

(د) عدم كفاية التنسيق بين الوكالات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك؛

(م) قلة الأموال المرصودة في الميزانية للسفر من أجل استقاء المعلومات من مصادرها والتفاعل مع النظارات؛

(و) الافتقار إلى البيانات والخبرات في بعض المبادين، خصوصاً في مجال المياه والقضايا الاجتماعية؛

(ز) صعوبة الحصول على البيانات الاحصائية الالزمة في الوقت المناسب.

١٢١ - وكانت المقترنات التي قدمت للوصول إلى مزيد من المستعملين النهائيين تتركز على الوسائل الترويجية التالية:

(أ) استخدام الطرق غير التقليدية، وخاصة الإنترن特، للدعاية للمنشورات والوصول إلى جمهور أوسع؛

- (ب) إنشاء موقع خاص على شبكة الإنترنت يخصص لمخلصات منشورات الإسکوا؛
(ج) الترويج للمنشورات الرئيسية من خلال مؤتمرات صحافية، للتعریف بها على نطاق أوسع؛
(د) زيادة المشاركة في معارض الكتب؛
(ه) تحسين مظهر المنشورات من حيث تصميم الغلاف وطريقة العرض؛
(و) ضمان استنساخ النواتج وتوزيعها في الوقت المناسب؛
(ز) استكمال قوائم التوزيع البريدي بصورة دورية.

١٢٢ - وكان من التحسينات الأخرى المقترحة ما يلي: التماس شراكة مؤسسات المجتمع المدني من خلال جعل هذه المؤسسات تساهم على نحو أوثق في أنشطة الإسکوا، وطلب تعليقات المستعملين النهائيين على النواتج، وذلك عن طريق الاستبيانات التي توزع بعد انتهاء كل اجتماع، وإصدار المنشورات.

١٢٣ - وتدل المقترنات الآتية على الحاجة إلى نشر منشورات الإسکوا بوسائل ابتكارية للوصول إلى المستعملين النهائيين وإلى الجمهور بوجه عام، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني.

٥ - التقويم الذاتي للمستشارين الإقليميين

١٢٤ - وزع استبيان موحد للتقويم الذاتي على المستشارين الإقليميين، وأجاب تسعة منهم على الأسئلة الواردة في الاستبيان. وكانت النتائج الرئيسية كما يلي:

- (أ) أعربوا جميعهم عن اعتقادهم أنهم حققوا الهدف من خدماتهم، حسبما يظهر في المؤشرات التالية:
(١) قدمت خدمات إلى غالبية البلدان الأعضاء، وكذلك إلى هيئات إقليمية ودولية ومنظمات غير حكومية؛
(٢) ظفت كل البعثات التي طلبتها البلدان الأعضاء على نحو ارضاه؛
(٣) جرى إذكاء وعي البلدان الأعضاء بالمسائل التي تهمها؛
(٤) اقترح المستشارون حلولاً محددة لمشاكل هامة.

(ب) رأى كل المستشارين الإقليميين أن البلدان الأعضاء استفادت من خدماتهم، واستشهدوا على ذلك بالمقترنات التي أقرت، والسياسات والتوصيات التي اعتمدت، والمشاريع التي بدئت، والطلبات التي تكررت، وبما عُبر لهم عنه، كتابة وشفاها، من شكر وتقدير؛

(ج) قال سبعة من المستشارين الإقليميين التسعة أن البلدان الأعضاء اقترن طرقاً ووسائل لتحسين الخدمات الاستشارية التي تقدمها الأمانة التنفيذية للإسکوا. وكان من المقترنات التي قدمت في هذا الصدد زيادة الاتصال بين شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني والبلدان الأعضاء؛ وزيادة الاتصالات الشخصية؛

وتوفير دعاية أفضل لما هو متاح من المساعدة الفنية التي يمكن أن تقدمها التي تقدمها الأمانة التنفيذية للإسكوا، وتوسيع نطاق الخدمات الاستشارية لتشمل مجالات تخصص جديدة؟

(د) كانت المشورة الفنية بشأن مسائل جوهيرية في مقدمة الخدمات الاستشارية المطلوبة، يليها اقتراح السياسات وإعداد خطط العمل. وجاء في المرتبة التالية من الأولوية: التدريب وورشات العمل، ثم اقتراح المشاريع، وأخيراً، استعراض الدراسات والمشاريع والتعليق عليها؛

(م) ووافق ٣٥ في المائة فقط من المستشارين على ان مهمة الأمانة التنفيذية للإسكوا في تقديم الخدمات الاستشارية الإقليمية ينبغي أن تستمر وفقاً للممارسات الحالية. وتشمل المقترنات المقدمة لتحسين الخدمات: تشجيع البعثات المتعددة التخصصات؛ والمشاركة الفعالة للمستشارين الإقليميين في صياغة برنامج عمل الإسكوا وخطتها المتوسطة الأجل، وتنشيط دور شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني في وضع استراتيجية فعالة وخطة عمل للتعاون الفني؛ والترويج لمؤهلات المستشارين الإقليميين وخبرتهم؛ والاضطلاع بدور أكثر فعالية في تسويق المساعدة التقنية؛ وتعزيز الدعم اللوجستي والإداري للمستشارين الإقليميين؛ وإقامة اتصالات أفضل مع القطاعات المعنية في البلدان الأعضاء.

٦- تقويم عام للخدمات الاستشارية الإقليمية من جانب جهات التنسيق الحكومية

١٢٥- لم ترد كل البلدان الأعضاء على استبيان الإسكوا، رغم أنه جرى تذكيرها بأهمية ذلك بالفاكس والهاتف. ولم يملأ الاستبيان سوى خمسة من البلدان الأعضاء -١٣-. وقدمت بعض البلدان الأخرى تقويمًا عاماً، بينما قدمت بلدان أخرى تقويمًا لخدمات استشارية معينة، وبذلك ارتفع العدد الإجمالي للردود إلى ١٤.

١٢٦- وختصر القول في تقويم جهات التنسيق الحكومية أن غالبية هذه الجهات ترى أن المواقف الحالية التي تغطيها الخدمات الاستشارية الإقليمية للإسكوا تفي بأولوياتها. واقتراح بعض هذه الجهات إضافة مواقف جديدة. وكان التدريب وورشات العمل على رأس الخدمات الاستشارية المطلوبة، تليها المشورة الفنية بشأن القضايا الفنية واقتراح المشاريع. وأبدى اهتمام أقل بالخدمات الاستشارية المتعلقة باستعراض الدراسات والمشاريع والتعليق عليها، أو بصياغة سياسات وإعداد خطط عمل (بها الترتيب).

١٢٧- وقدمت عدة مقترنات بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمانة التنفيذية للإسكوا أن تساعد البلدان الأعضاء على الاستفادة على نحو أفضل من الخدمات الاستشارية الإقليمية. وكان من أهمها ما يلي:

(أ) أن يرّوّج للاستفادة من خدمات المستشارين الإقليميين في البلدان الأعضاء؛

(ب) أن تصمم خطة لطلب خدمات الخبراء الإقليميين حسب البلدان الأعضاء؛

(ج) أن تتبع مع الحكومات المشاريع والتوصيات التي يقدمها المستشارون الإقليميون بعد انتهاء كل بعثة.

١٢٨ - وقد أبرزت نتائج الاستبيانين اللذين أجب عنهم بشأن تقويم الخدمات الاستشارية الإقليمية، على عدم شموليتها، عدداً من القضايا التي يمكن الاستفادة منها في تحسين أنشطة الإسکوا في هذا الصدد:

(ا) ينبغي أن تبذل الإسکوا مزيداً من الجهد للترويج للخدمات الاستشارية الإقليمية في البلدان الأعضاء وإقامة علاقات أوثقة مع الأطراف المعنية، بما في ذلك تحديد جهة التسيير المرجعية بالنسبة للخدمات الاستشارية الإقليمية في البلدان الأعضاء؛

(ب) ينبغي حث البلدان الأعضاء على أن تخطط، مسبقاً، القسم الأكبر من طلبهَا على الخدمات الاستشارية الإقليمية. فذلك سيساعد الإسکوا على استعمال خدماتها بفعالية أكبر من حيث الوقت والتكلفة، وسيمكّنها من وضع الجداول الزمنية للخدمات حسب درجة الأولوية؛

(ج) بما أن طلبات المساعدة الفنية التي تقدم بها البلدان الأعضاء تفوق عدد المستشارين المتاحين، ينبغي ملء بعض وظائف الخبراء الاستشاريين، حسب الاختصاصات، من أجل تلبية احتياجات البلدان الأعضاء في الوقت المناسب؛

(د) ينبغي أن يتبع المستشارون الإقليميون مع البلدان الأعضاء توصيات السياسة العامة والتوصيات المتعلقة بالمشاريع.

٧ - تقويم عام لعمل الأمانة التنفيذية للإسکوا خلال الـ ٢٥ سنة الماضية

١٢٩ - يمكن استخلاص شكل آخر لتقويم أنشطة الإسکوا من نتائج اجتماع الشخصيات البارزة الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بشأن دور الإسکوا في تنمية المنطقة في مطلع القرن الحادي والعشرين. فأثناء هذا الاجتماع، استعرض المشاركون المنشور الذي صدر بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الإسکوا، وعنوانه "الإسکوا (١٩٧٤-١٩٩٩)": خمسة وعشرون عاماً في خدمة تنمية المنطقة، وأعربوا عن الآراء التالية بشأن عمل الإسکوا ودورها:

(ا) من الناحية الإدارية: تحتاج الإسکوا إلى أن تحسن ترويج منشوراتها وأنشطتها بين المستعملين النهائين، وأن تأخذ رأيهم بشأنها؛

(ب) من الناحية الموضوعية: تحتاج الإسکوا إلى موصلة دعم جهودها في المجالات التالية:

(١) دراسة آثار العولمة على تنمية المنطقة؛

(٢) بحث تأثير الاعتبارات السياسية على التنمية الاجتماعية-الاقتصادية؛

(٣) معالجة القضايا الاجتماعية الخاصة بالمنطقة؛

(٤) صياغة استراتيجية ائمائية للمنطقة، خاصة في مجال التنمية الاجتماعية، والتوصية باتباعها؛

(٥) توسيع الجوانب التنفيذية لأنشطتها وبرامجها التدريبية؛

(٦) إقامة شراكة أوسع مع مؤسسات المجتمع المدني؛

(٧) مراعاة خصائص المنطقة مع القيام، في الوقت ذاته، بدعم المبادئ والقواعد والمعايير الدولية؛

(٨) تقوية دور الأمانة التنفيذية للاسكوا في تعزيز التعاون الإقليمي وتحقيقه عملياً بصفتها نراع الأمم المتحدة في المنطقة.
